مدخل للاقتصاد الإسلامي

د. سمير الشاعر

أستاذ وباحث جامعي

عضو مجلس أمناء صندوق الزكاة في لبنان

عضو لجنة المعايير الشرعية الثالثة(الأيوفي AAOIFI)

خبير المالية الإسلامية المعتمد لدى صندوق النقد الدولي IMF

مدير التدقيق الشرعي في بيت التمويل العربي (مصرف إسلامي)

تعريف علم الاقتصاد

- **كلمة اقتصاد(Economics)واصلها لاتيني وتعني إدارة وتدبير شؤون المنزل**

- **تعريف علم الاقتصاد:**
  - آدم سميث: دراسة الكيفية التي تمكن الأمة من زيادة ثروتها.
  - روبنز: دراسة السلوك إنساني كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات المتعددة من جهة والإمكانات النادرة ذات الاستخدامات المختلفة من جهة أخرى.
  - سام ويلسون: دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع طريقة إنتاج السلع وكيفية توزيعها على أفراد المجتمع.
  - تعريف عام: العلم الذي يهتم بكيفية إشباع حاجات الإنسان غير المحدودة من خلال استغلال واستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة استخداماً أمثلاً.

من تعريفات علم الاقتصاد

1. هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني من حيث كونه علاقة بين الرغبات المتعددة المتزايدة و الوسائل المحدودة لإشباعها.
2. هو العلم الذي يبحث، كيفية استخدام أي مجتمع من المجتمعات لما لديه من موارد إنتاجية (ذات استخدامات بديلة) وذلك لإنتاج منتجات اقتصادية لاستيفاء أقصى ما يمكن إشباعه من حاجات أفراد المجتمع وذلك تحقيقاً لأقصى رفاهية مادية ممكنة.
3. تعريف الاقتصاد إسلامياً (1): علم وسائل استخدام الإنسان لما استخلف فيه لسد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقاً لمنهج شرعي محدد.
4. تعريف الاقتصاد إسلامياً (2): علم دراسة كيفية استخدام الإنسان للموارد المختلفة لسد حاجات أفراد المجتمع الإسلامي وجماعاته المعيشية والدينية على مر الزمن .

نشأة علم الاقتصاد

- قبل ظهور علم الاقتصاد – كان هناك كتابات حول موضوعات اقتصادية قام بها فلاسفة وحكماء مثل كتابات افلاطون وارسطو حول موضوعات النقود والمبادلات والاحتكار والأسواق.
- نشأ علم الاقتصاد كعلم مستقل خلال القرن الثامن عشر ميلادي، عند ظهور كتاب "ثروة الامم" لآدم سميث عام 1776م.
- كانت بداية علم الاقتصاد ذات طابع سياسي "الاقتصاد السياسي" نظرا لتأثر الاقتصاديين بالعوامل السياسية عند تناولهم للموضوعات الاقتصادية.
- استقلال الاقتصاد عن المؤثرات السياسية وأصبح يعرف بالاقتصاد البحت في اخر القرن 19 ابتداء من كتابات ألفرد مارشال 1890م.

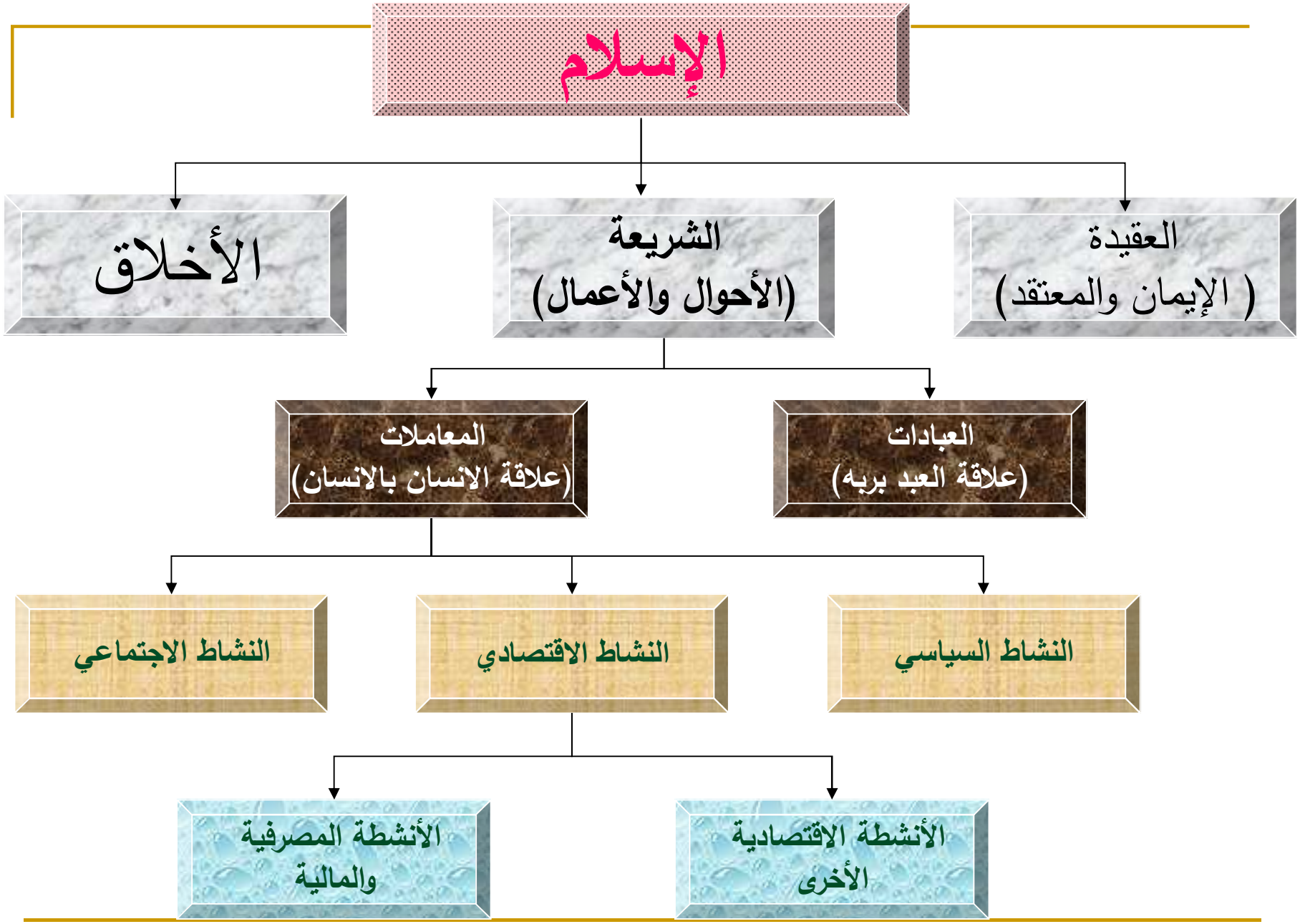
الإسلام
العقيدة
(الإيمان والمعتقد)
الشريعة
(الأحوال والأعمال)
الأخلاق
العبادات
(علاقة العبد بربه)
المعاملات
(علاقة الانسان بالانسان)
النشاط السياسي
النشاط الاقتصادي
النشاط الاجتماعي
الأنشطة الاقتصادية
الأخرى
الأنشطة المصرفية
والمالية

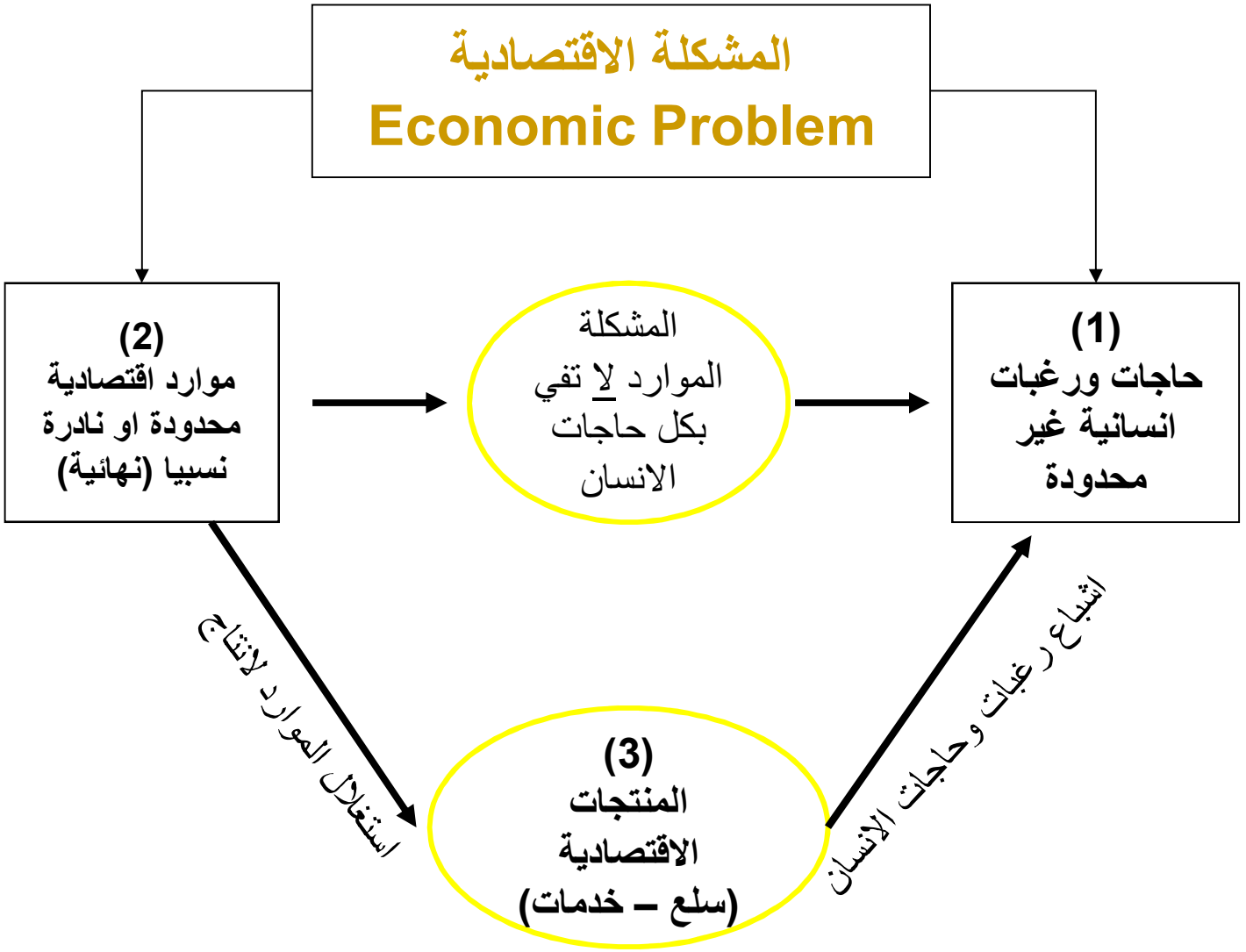
المشكلة الاقتصادية
Economic Problem
(2)
موارد اقتصادية
محدودة او نادرة
نسبيا (نهائية)
المشكلة
الموارد لا تفي
بكل حاجات
الانسان
(1)
حاجات ورغبات
انسانية غير
محدودة
استغلال الموارد لانتاج
(3)
المنتجات
الاقتصادية
(سلع – خدمات)
اشباع رغبات وحاجات الانسان

موقف الاقتصاد الاسلامي من المشكلة الاقتصادية

- يعترف بوجود المشكلة الاقتصادية
- يختلف مع الفكر الغربي في مفهوم الندرة
- الأصل في الموارد ليس الندرة بل الوفرة (وجود أدلة من القران والسنة تدل على ذلك)

بمعنى: الاعتراف بوجود المشكلة الاقتصادية (الندرة) وان الندرة في الموارد الاقتصادية هي ظاهرة وليست اصلا – تظهر في المجتمع اذا لم يحسن استخدام الموارد، وتختفي اذا احسن استخدامها.

عناصر المشكلة الاقتصادية

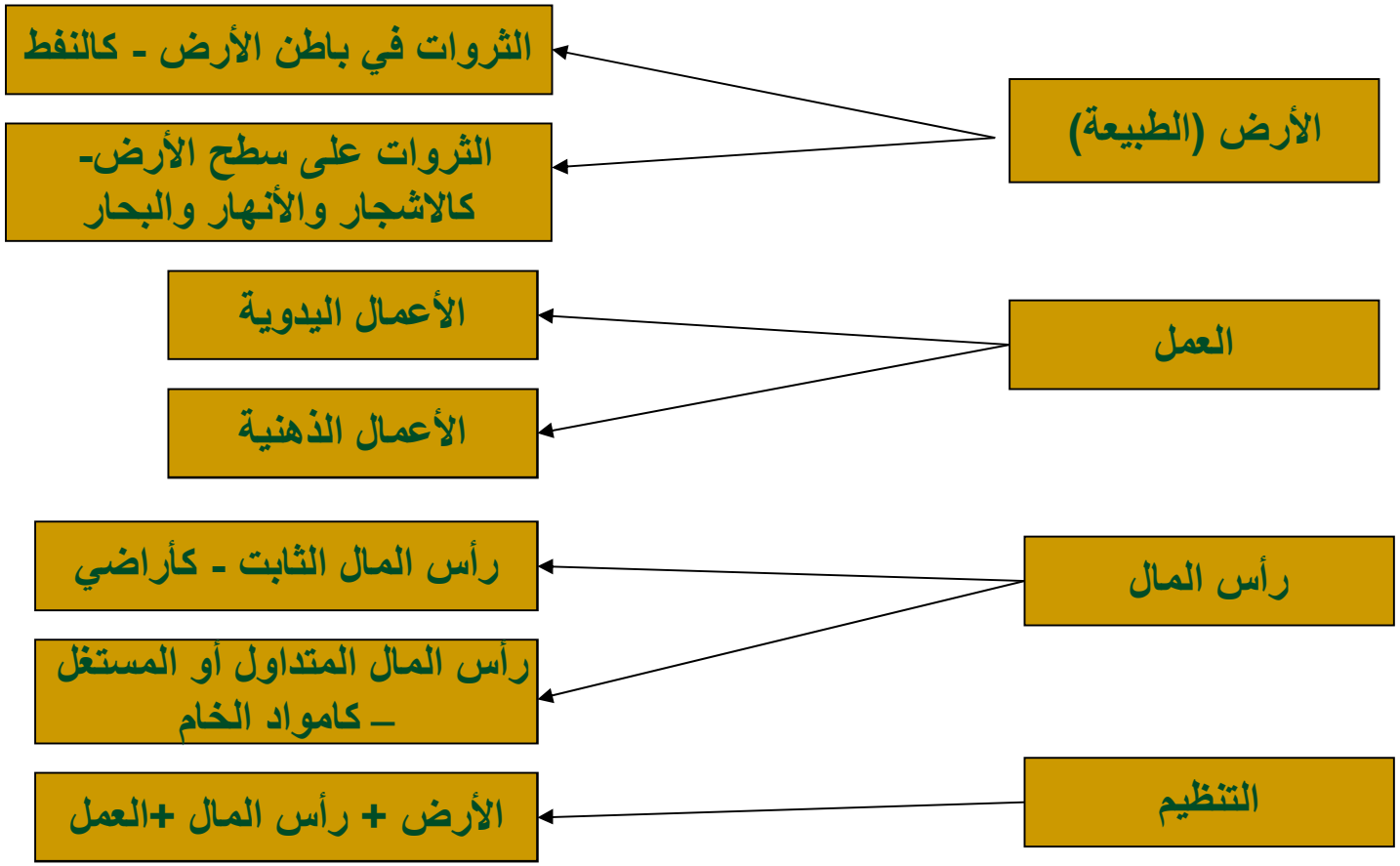

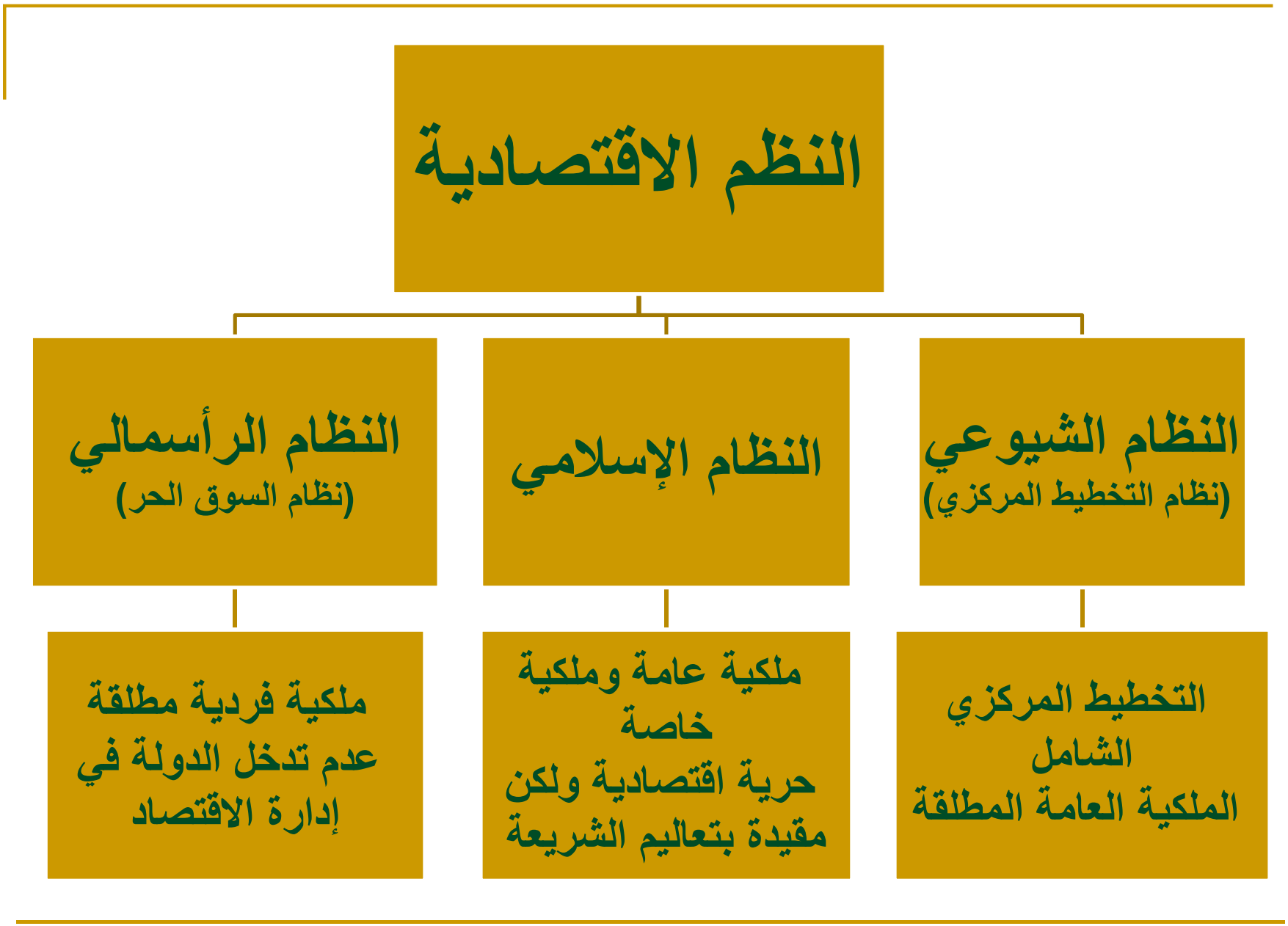
النظم الاقتصادية
النظام الشيوعي
(نظام التخطيط المركزي)
النظام الإسلامي
النظام الرأسمالي
(نظام السوق الحر)
التخطيط المركزي
الشامل
الملكية العامة المطلقة
ملكية عامة وملكية
خاصة
حرية اقتصادية ولكن
مقيدة بتعاليم الشريعة
ملكية فردية مطلقة
عدم تدخل الدولة في
إدارة الاقتصاد

مقدمة في الاقتصاد الإسلامي

- المال زينة الحياة الدنيا، والاقتصاد قوام المجتمعات البشرية من الناحية المادية إذ به يتحقق للناس ما يسعون إليه من الغذاء والمسكن والكساء، وسائر ما يحتاجون إليه من ضرورات مظاهر الحياة، وبه تتقي الأمم رياح الفقر والتخلف والضعف، والتعرض للامتهان والاستغلال.
- ولذا أولى الإسلام المال والاقتصاد عناية بالغة، فهما عصب الحياة وعماد القوة المادية.
- وقد أشار القرآن الكريم إلى المال والاقتصاد في آيات كثيرة، إذ ورد المال بصريح اللفظ ستا وثمانين مرة، وزاد على هذا العدد في آيات البيع والشراء والزراعة والصناعة. وذكر تحريم الإسراف والتقتير والكنز والربا وتطفيف الكيل والميزان.
- والإسلام بمبادئه يقف حارسا للمال يحفظه ويدفعه عن المستهترين والغاصبين والذين يضعونه في غير مواضعه، وجعل المال في الحياة، وسيلة لخير الإنسان وسعادته في الدارين.

في التعريف والنظرية للاقتصاد الإسلامي

- يعرّف الاقتصاد الإسلامي بأنه مجموعة الأصول والمبادئ التي ورد النص عليها في كتاب الله وبينته السنة، واستنبطها الفقهاء منهما، والتي تبين نظرة الإسلام إلى المال وكيفية التصرف فيه جمعا وتنمية وإنفاقا، لتحقيق مبدأ العدالة في المجتمع، ومنع الظلم وأكل أموال الناس بالباطل، مع دراسة نتيجة تطبيقه في المجتمع.
- النظرية الإسلامية ليست مجموعة من الأقوال، والنصوص، والطقوس الدينية، بل هي نظام عملي وممارسة تطبيقية وحركة وسلوك يتناول كافة مجالات الحياة لكل زمان ومكان.
- الإسلام دين عملي يراعي مطالب الروح والجسد وينظمها بميزان العدالة والاستقامة في ثلاث نظم متكاملة مترابطة:
  - النظام السياسي للدولة.
  - النظام الاجتماعي الذي يحكم العلاقات بين أفراد المجتمع.
  - النظام الاقتصادي الذي يمثل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك في المجتمع.

في منهج الاقتصاد الإسلامي

- جاء الإسلام للبشرية بمنهج متكامل يتناول كافة مجالات الحياة البشرية بالتنظيم، حيث قال الله تعالى "ما فرطنا في الكتاب من شيء" (سورة الأنعام آية 38)، ويبقى على الناس إدارة شؤونها وفق ذلك.
- اهتم الإسلام بالنظام الاقتصادي ومن معالمه الزكاة كركن من أركان الإسلام.

- وقد ظهرت أولى الدراسات الاقتصادية الإسلامية في القرن الثاني الهجري، بينما ظهرت أولى الدراسات الاقتصادية الوضعية في القرن الثامن عشر وأعدها آدم سميث سنة 1775.

من أهداف الاقتصاد الإسلامي

الهدف الأسمى للاقتصاد الإسلامي حفظ المجتمع من كل أو معظم مثبطات العمل والعبادة:

- الفقر والجوع والمرض.
- المشاريع معطلة.
- الطاقات إنسانية عاطلة أو معطلة.
- الاحتكار والاكتناز.
- الطبقية وعدم المساواة.
- كبت أو تعطيل الحريات في إطار الشريعة الإسلامية.
- انتهاك الملكية الخاصة والعامة.

المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية

- يرى أن الإنسان هو أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكي تتحق التنمية لابد أن تبدأ من الإنسان، وتنتهي في كل مرحلة من مراحلها المستمرة والمتصاعدة بالإنسان.
- الإنسان وفقا لهذا المنهج الرباني، هو بحق الوسيلة الرئيسة لعملية التنمية، حيث قال الله تعالى "اعبدوا الله مالكم من إله غيره،هو أنشأكم من الأرض، واستعمركم فيها،فاستغفروه ثم توبوا إليه، إن ربي قريب مجيب". (سورة هود آية 61)

تابع في منهج التنمية

- تقوم التنمية الشاملة والمتوازنة من قبل الإنسان على حقيقة إيمانية هي إن المال – أي الموارد – هو مال الله، ونحن مستخلفون فيه. حيث قال الله تعالى:
  - "له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى".(سورة طه آية 6)
  - "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة". (سورة البقرة أية 30)
  - "ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون". (سورة الأعراف آية 129)

- الاستخلاف معناه تسخير هذا المال لخدمة المستخلفين وتمكينهم منه، وهو تمكين استعمال أو ملكية انتفاع، حيث قال الله تعالى:

  "وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون"(سورة الجاثية آية 13).

تابع في منهج التنمية

- العمل هو لباس الاستخلاف كدحاً، والعمل المطلوب هو العمل الصالح الذي تزكو به النفس وتقوم به الأخلاق وتتسع به دائرة البر والتقوى ويحفظ به الدين والبدن والعقل والمال والنسل،
- أي العمل الذي يعمر الأرض وينتج الطيبات ويحقق بالتالي الحياة الكريمة للإنسان. حيث قال الله تعالى:
  - "وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنكم في الأرض كما استخلف الذين من قبلكم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئا". (سورة النور آية 55)

- ولا بد من الإقرار أن الملكية الحقيقية لما في السموات والأرض وما بينهما لله سبحانه وتعالى.
- وملكية الإنسان للمال والأصول هي ائتمان منَّ الله عليه به، وهو موكل ومستخلف فيه. وعلى الإنسان أن ينمي الموارد الطبيعية والمدخرات المالية وذلك من خلال تطبيق المفاهيم التالية:

المفاهيم الهيكلية للاقتصاد الإسلامي

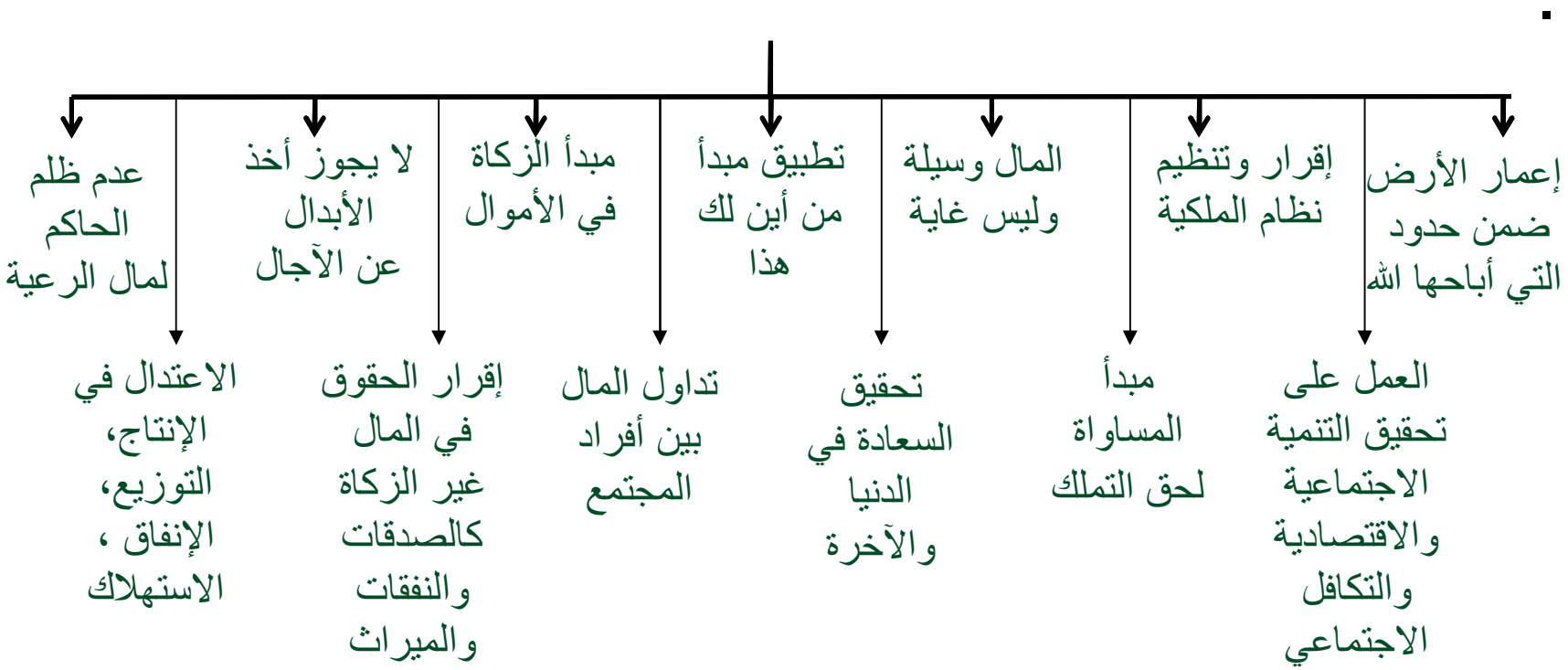

ركائز المنهج الإسلامي

- العدالة
- التكافل
- الإنتاج

في العدالة

- فالعدل يعد أصلا من أصول الحياة، فحرص الإسلام على صيانة وحماية هذا الأصل، حيث قال الله تعالى:
- " إن الله يأمر بالعدل والإحسان ". (سورة النحل آية 90)
- " ولا تبخسوا الناس أشياءهم و لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ". (سورة الأعراف آية 85)
- " ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون ". (سورة إبراهيم آية 42)
- وفي الحديث القدسي "يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا". (الجامع الصغير- للسيوطي)
- وفي الحديث القدسي"ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه". أخرجه ابن ماجة وصححه السيوطي)

من نتائج الفكر الرأسمالي

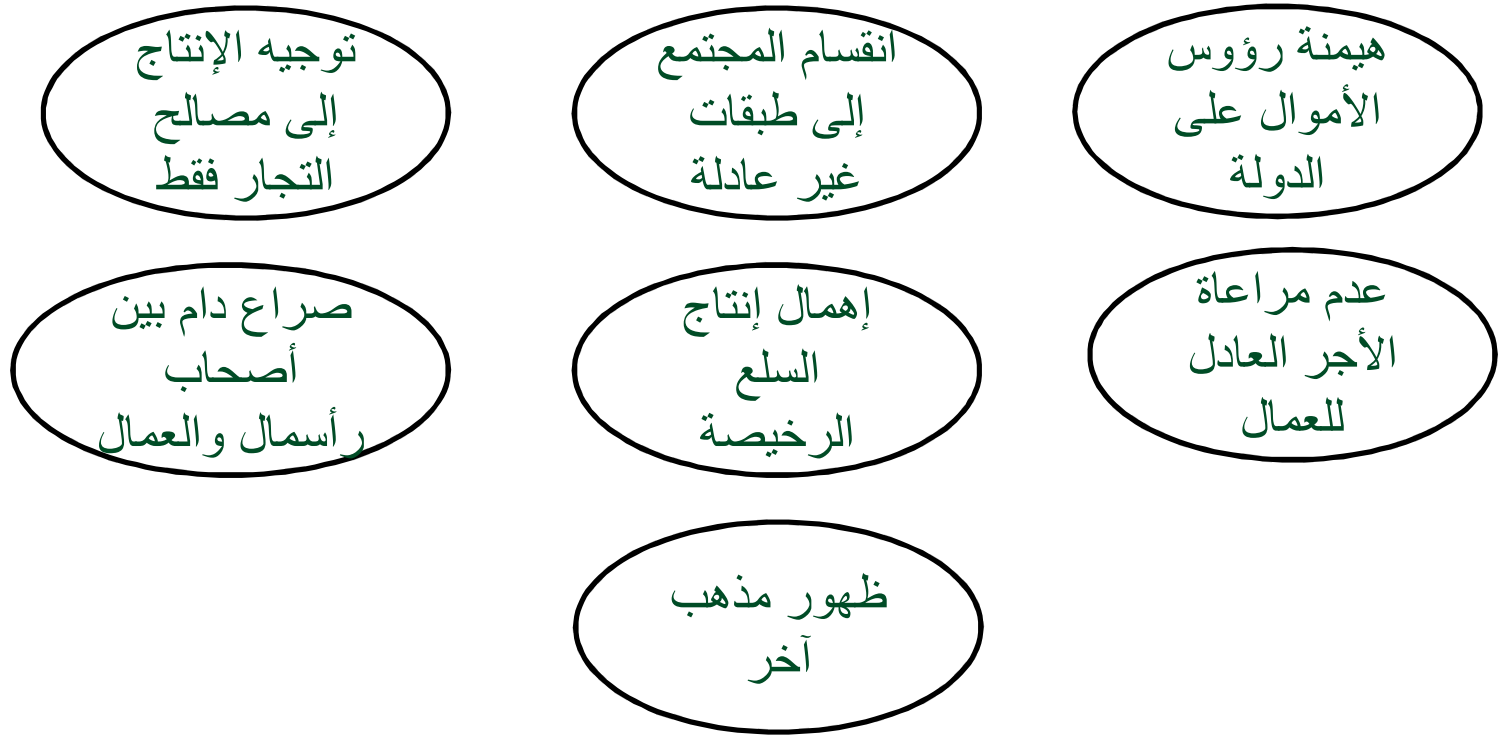

من نتائج الفكر الاشتراكي - الشيوعي

.

في الفكر الاقتصادي الإسلامي

ويقوم على ثلاثة أركان رئيسية هي:

- مبدأ الأشكال المتعددة للملكية.
- مبدأ الحرية الاقتصادية وفق الشريعة الإسلامية.
- مبدأ العدالة الاجتماعية.

مبدأ الأشكال المتعددة للملكية

- الإسلام يخالف المذهب الرأسمالي الذي يعتبر أن الملكية الخاصة هي القاعدة، كما يخالف المذهب الاشتراكي الذي يعتبر أن الملكية العامة هي القاعدة.
- الإسلام يقر مبدأ الأشكال المتعددة للملكية ويحرم اعتداء إحداها على الأخرى، وبأنها حق رعاية، يتضمن المسؤولية وليست سلطاناً.
- **صنفت الملكية في الشريعة الإسلامية إلى ثلاثة أنواع وهي:**
  - الملكية الخاصة
  - الملكية العامة
  - ملكية الدولة

- الملكية الخاصة: أقر الإسلام للأفراد حق التملك، حيث قال الله تعالى "خذ من أموالهم صدقة"(التوبة 103). واعترف الإسلام بالتفاوت بين الناس في الملكية كما ذكر القرآن الكريم "نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات" (الزخرف 32).
- الملكية العامة: أعطى الإسلام للجماعة الحق في الانتفاع ومشاركة بعض الثروات الطبيعية والمرافق، يشير إليها قول الرسول صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث "الماء والكلأ والنار".
- ملكية الدولة: لأهمية دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منحتها الشريعة الإسلامية الحق في امتلاك الأموال لتقوم بدورها في الحياة الاقتصادية وتقيم العدل الاجتماعي.

مبدأ الحرية الاقتصادية وفق الشريعة الإسلامية

- يمنح الإسلام الأفراد الحرية الاقتصادية في نشاطاتهم التجارية وفق محددات أحكام الشريعة الإسلامية وهي على نوعين:
- التحديد الذاتي وهو ينبع من أعماق النفس المسلمة، ويستمد رصيده من المحتوى الفكري الناشئ في ظل التربية الإسلامية.
- التحديد الموضوعي وهو الذي يفرض على أفراد المجتمع الإسلامي بقوة الشرع، مثل: تحريم الربا والاحتكار حيث يقوم على أساس المبدأ الشرعي القائل لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة.

مبدأ العدالة الاجتماعية

- مبدأ العدالة الاجتماعية يرتكز على نقطتين هما:
  - مبدأ التكافل العام
  - مبدأ التوازن العام

مبدأ التكافل العام

- تقع مسئولية التكافل العام على عاتق الأفراد حيث أن المجتمع الإسلامي هو مجتمع متضامن ومتكافل وهناك الكثير من النصوص الشرعية التي تحث على التكافل مثل:
  - قوله تعالى "وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل" (الإسراء 26).
  - وما أتت به السنة النبوية لدعم مبدأ التكافل العام، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم:
    - المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه.
    - المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا.
    - مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

مبدأ التوازن العام

- تقع مسئولية تحقيق التوازن العام على عاتق الدولة.
- فالدولة مسؤولة عن تحقيق **حد الكفاية** "المستوى اللائق للمعيشة" لكافة أفراد المجتمع المسلم سواء كانوا مسلمين أو معاهدين.
- المقصود بحد الكفاية إشباع جميع الحاجات الأساسية لكل فرد يعيش في الدولة الإسلامية سواء كان مسلم أو معاهد والعمل بقدر الإمكان على إشباع الحاجات الكمالية لكل فرد يعيش في الدولة.

وهناك أدلة كثيرة تشير إلى التزام الدولة بتحقيق هذا المبدأ:

- **آية الزكاة** "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليكم حكيم" (التوبة 60).
- أما **السنة النبوية** فالرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يوصي عمال الزكاة بجمعها من الأغنياء ثم ترد إلى الفقراء.
- **الواقع التاريخي** للدولة الإسلامية يدل على أن الدولة كانت تجمع الخراج والجزية وتوزعها على مستحقيها.

مصادر الفكر الاقتصادي الإسلامي

يستمد الاقتصاد الإسلامي مصادره من:

- القرآن الكريم.
- السنة النبوية الشريفة.
- الإجماع.
- مقاصد الشريعة.

القرآن الكريم

- هو المصدر الأول للفكر الاقتصادي منذ عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مروراً بالخلفاء الراشدين واتباعهم الصالحين.
- ولتجدد القضايا الحياتية وتنوع احتياجات الأفراد واختلافها عبر الأزمان، جاءت النصوص القرآنية ببيان المبادئ العامة دون الدخول في الجوانب التفصيلية لكي لا تحد من إبداع الإنسان ولا تلزمه في قالب واحد ثابت على مر العصور، وقد شملت تلك المبادئ كافة مجالات المنظمة لحياة الإنسان من جملتها تنظيم المال والاقتصاد.

القرآن الكريم والخطوط الرئيسية للاقتصاد الإسلامي

بين الله سبحانه وتعالى فى القرآن حقائق أساسية وهى:

- **حقيقة بأن الله هو المالك لجميع الموارد الطبيعية في الكون:**
  - ولله ما في السموات وما في الأرض (النجم 31).
- **حقيقية إن الإنسان مستخلف في المال والموارد الطبيعية:**
  - وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه (الحديد7).
- **حقيقة حث الإنسان على العمل لكسب الرزق وتحصيل المعاش:**
  - هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه (االملك15).
  - فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله (الجمعه 10).

- **حقيقة إقرار الملكية الخاصة وعدم التعدي على حقوق الآخرين:**
  - ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (البقرة 188).
- **حماية حقوق الملكية بعقوبة رادعة:**
  - والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكلا من الله (المائدة 38).
- **قرر حقوقا مرتبة على المال يجب أداؤها لأصحابها:**
  - وءاتوهم من مال الله الذي ءاتاكم (النور 33).
- **حقيقة إن المال نعمة كبيرة على الإنسان وقد سماه الله خيرا:**
  - إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين (البقرة 188).

القرآن الكريم والرعاية الاقتصادية

- **سن التشريعات التي تحفظ أموال القصر والذين لا يحسنون التصرف في أموالهم:**
  - وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم (النساء 8).
  - ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا(النساء 5).
- **تنظيم التعامل المالي على أساس من الرضا والعدل:**
  - يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم (النساء 29).
- **حرم الإسلام حبس الأموال عن التداول وحارب ظاهرة الاكتناز:**
  - والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم (لتوبه 34).
- **المال لأهل الإيمان نعمة، ولأهل الكفر وبال وندم وحسرة:**
  - إنّ الذين كفروا ينفقون أموالهم ليصدوا عن سبِيل الله فَسينفقونها ثمّ تكون عليهم حسرة ثمّ يغلبون (الأنفال 36).
- **حدد مصادر الحلال والحرام:**
  - وأحل الله البيع وحرّم الربا (البقرة 275).
  - يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين (البقرة 278).

السنة النبوية الشريفة

- السنة هي البيان للقرآن الكريم، وتعتبر ثاني مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن. والسنة جمعت بعد وفاة الرسول بفترة، وكتب الحديث تعتني بدراسة الأحداث من الأقوال والأفعال وفق موضوعاتها بصرف النظر عن ترتيبها الزمني.
- وعامة الأحكام جاءت السنة بتفصيلها ووضع حدودها وشرائطها.
- وجاء في القرآن الكريم وجوب إتباع سنة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم السنة، حيث قال الله تعالى:
  - قل إن كنتم تحبّون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم (آل عمران 31).
  - يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول (النساء 59).
- وفي حديث للرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: "تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي".

الفرق بين القرآن والسنة والفقه

- القرآن هو كلام الله الذي أنزله إلى الرسول محمد بواسطة سيدنا جبريل وتم تسجيله وتدوينه.
- السنة النبوية هي كل قول أو فعل أو تقرير صح عن سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم.
- الفقه هو علم يهتم باستخراج الأحكام الشرعية للقضايا الحادثة بجمع كافة الأدلة الصحيحة من القرآن والسنة وأقوال الصحابة والعلماء وفق أصول فقهية محددة.

من التطبيق الاقتصادي للسنة النبوية الشريفة

- كان الصحابة يطبقون السنة النبوية دون احتياج للمعالجات والنقاشات الفكرية، على سبيل المثال:
- كره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاحتكار فقال: "من احتكر طعاما فهو خاطئ".
- فما كان من الصحابة والخلفاء إلا أن كرهوا الاحتكار وحرموه ولاحقوا فاعليه، إتباعا لسنة رسول الله.

الإجماع

- عرّف علماء الأصول الإجماع بأنه اتفاق المجتهدين من أمة محمد بعد وفاه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في عصر من العصور على حكم من الأحكام. وإذا خالف واحد من هؤلاء المجتهدين سائرهم لم ينعقد الإجماع.
- لقد كان الإجماع في عصر كبار الصحابة ميسورا، أما بعد تفرقهم في البلاد فقد أصبح الإجماع متعذرا عادة.
- واليوم أصبح الإجماع أكثر تعذرا إذا التزمنا بشروطه التقليدية.
- ولذلك تم الاتفاق على إنشاء المجامع الفقهية العالمية وهيئات لكبار العلماء لتبني الاجتهاد الجماعي الذي هو أقرب إلى الصواب من الحكم الصادر من الاجتهاد الفردي.
- الاجتهاد الجماعي هو اجتماع طائفة من العلماء المختصين وبحثهم في قضية مخصوصة، ثم صدور حكم سواء اتفقوا في الحكم أو اختلفوا.
- الإجماع من أهم المصادر الأصلية للفقه الإسلامي، ويأتي في المرتبة الثالثة بعد القرآن والسنة، ويعده رجال الفقه والقانون مصدراً خصباً لاستنباط الأحكام الشرعية وتطويرها.

مقاصد الشريعة

- يطلق مصطلح مقاصد الشريعة على الأهداف العامة التي تسعى الشريعة إلى تحقيقها في حياة الناس. و تطلق أيضا على الأهداف الخاصة التي شرع لتحقيق كل منها حكم خاص.

أقسام مقاصد الشريعة:

- المقاصد العامة: وهي تحقيق مصالح الخلق جميعا في الدنيا والآخرة، ويتحقق هذا من خلال جملة أحكام الشريعة الإسلامية.
- المقاصد الخاصة: هي الأهداف التي تسعى الشريعة إلى تحقيقها في مجال خاص من مجالات الحياة كالنظام الاقتصادي أو الأسري أو السياسي ...إلخ.

مقاصد الشريعة

- حث القرآن على تحقيق المصالح والزجر عن المفاسد في قول الله تعالى "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون" (النحل 90) .
- يمكن التعبير عن المفاسد بأنها مصالح سلبية، لذلك فإن القول بأن المقاصد هي المصالح إنما يعني جلب المصالح ودرء المفاسد معا.
- قال العز بن عبدالسلام في كتاب القواعد الكبرى إن الأحكام في الشريعة جاءت على خمس مراتب وهي:

- المصالح ثلاث أنواع: الواجبات، المندوبات، المباحات
- المفاسد نوعان: المكروهات، المحرمات

مقاصد الشريعة

بعض أنواع المصالح

نوع المصلحة	الشرح
مصالح قاصرة	تقتصر منفعتها على صاحبها كالعبادات بأنواعها.
مصالح متعدية	وهي المنفعة التي تتعدى صاحبها إلى الآخرين كالعدل.
ملاحظة: إذا تعارضت المصلحتان، تقدم المتعدية على القاصرة، كتقديم إنقاذ الآخرين على أداء الصلاة.	
مصالح مطلقة	لا يوجد في الدين الإسلامي مصلحة دنيوية مطلقة.
مصالح نسبية	المنافع والمضار عامتها أن تكون نسبية لا حقيقية ، فالأكل والشرب منفعة للإنسان ولكن عند وجود الحاجة للأكل أو للشرب.
مصالح واقعة	كالمآكل والمشارب والملابس والمراكب وغيرها من المصالح.
مصالح متوقعة	كالاتجار لتحصيل الربح وتعلم العلوم والصنائع.
مصالح فرض كفاية	منافع هذه المصلحة متعدية وليست قاصرة كمساعدة الفقراء .
مصالح فرض عين	منافع هذه المصلحة قاصرة على صاحبها كالزكاة والصلاة والصوم وغيرها.

مقاصد الشريعة

- مقاصد الشريعة هي المرجع الذي يستند إليه الفقيه وهو يتلمس أحكام الشريعة بالقياس، فإن لم يتحقق له القياس على مقاصد الشريعة هجره إلى الاستحسان، ولذلك قالوا الأمور بمقاصدها.

مراتب مصالح الناس:

- الضروريات وهي التي لا يستغني الناس عن وجودها بأي حال من الأحوال ويأتي على رأسها حفظ الكليات الخمس.
- الحاجيات وهي ما يحتاج الناس إليه لتحقيق مصالح هامة في حياتهم، يؤدي غيابها إلى المشقة واختلال النظام العام للحياة، دون زواله من أصوله، كما يظهر في تفصيلات أحكام البيوع والزواج وسائر المعاملات.
- التكميلات وهي ما يتم بها اكتمال وتجميل أحوال الناس وتصرفاتهم ،مثل الاعتناء بجمال الملبس وإعداد المأكل وجميع محاسن العادات في سلوك الناس.

الضروريات (حفظ مقاصد الشريعة الخمسة)

- وهي أعلى مراتب المقاصد الشرعية ، بل هي الغاية الأولى من نزول التشريع ، وهي جارية في العبادات والمعاملات والعادات

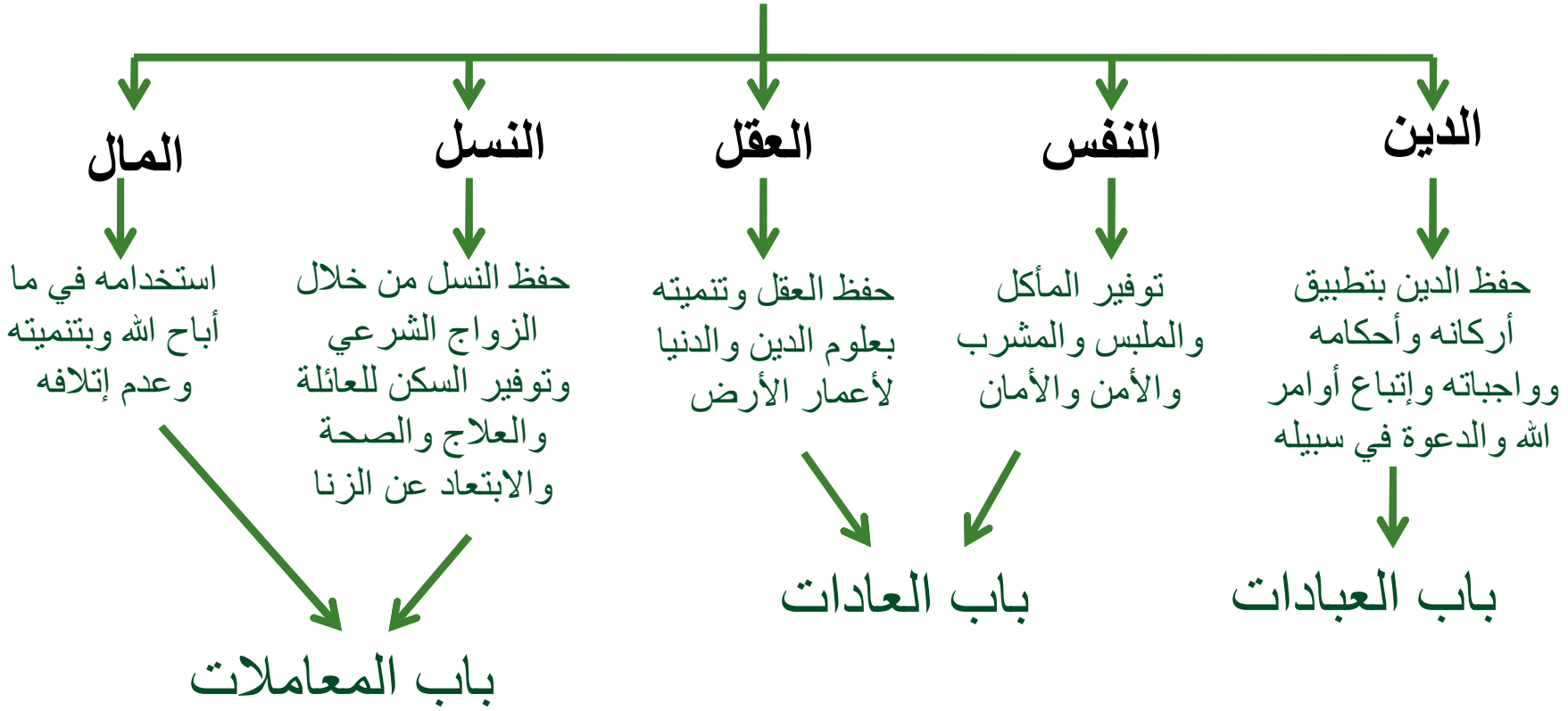

الضروريات (نظرية ماسلو للضروريات)

- نظرية ماسلو (1970) في علم النفس صاحب التسلسل الهرمي للاحتياجات الضرورية البشرية.
- تشير نظرية ماسلو بأن عدد من الاحتياجات الضرورية للبشر أساسية لا غنى عنها لضمان وصيانة حياة الإنسان. وتتمحور في إن يتم ترتيب الاحتياجات في تسلسل هرمي من حيث قوتها. فكلما ارتفعنا في الهرم قلت تلك الاحتياجات أو صارت أقل أهمية:
- المستوى الأول الاحتياجات الجسمانية. وتتكون الاحتياجات الحيوية من عناصر الغذاء والماء والهواء، والنوم.
- المستوى الثاني الحاجة إلى الأمان والأمن. تندرج هنا الاحتياجات تحت قائمة هيكل النظام، والأمن، والقدرة على التنبؤ.
- المستوى الثالث الحاجة إلى الحب والانتماء. يندرج هنا الاحتياج للأصدقاء والمرافقون، ودعم الأسرة، مع مجموعة تحديد الهوية، والعلاقة الحميمة.
- المستوى الرابع هو احترام الاحتياجات. وتشمل الإحساس بالشخصية الفردية والقبول، والمركز الاجتماعي، واحترام الذات ونتيجة ذلك يتولد الإحساس بالثقة والكفاءة.
- وأخيرا ، الإدراك الذاتي يتربع على قمة الهرم الأصلي.

الضروريات (نظرية ماسلو للضروريات)

سلبيات نظرية ماسلو للضروريات

- ماسلو لم يعط أهمية للجانب الإيماني أو الروحاني فاعتمد القياس بوجه مادي بحت، حيث إن الإيمان هو ما يعطي الطاقة للحياة أو هو سبب الحياة فاحتياجات الإنسان كلها مبنية على إيمانه بان له هدف ودور في الحياة.
- بالتركيز على القاعدة الأولى والثانية لا نجد فرقا كبيرا بين الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات الحيوانية، بالإضافة إلى الماء والهواء والغذاء والنوم والعلاقات الحميمة، يحتاج الحيوان أيضا إلى الأمان للعيش.

الحاجيات (التخفيف)

- هي مكملة للضروريات، لكنها تساعد على اليسر والسعة، فهي تخفيف لما يصيب من مشقة في المرض والسفر.
- هي كل ما يؤدي إلى التوسعة ورفع الضعيف. قال تعالى " يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا"(النساء28).
- هي ما يتعلق بالحاجة العامة ولا ينتهي إلى حد الضرورة، و حاجة ظاهرة غير بالغة مبلغ الضرورة المفروضة في البيع وغيره.

الحاجيات (التخفيف)

بعض الأمثلة للحاجيات

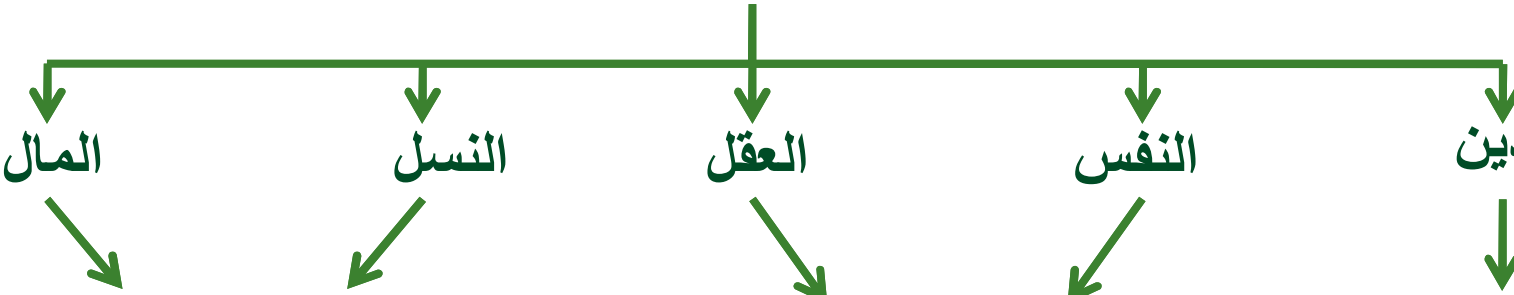

باب العبادات التي بها يحفظ الدين، كالرخص المخففة والجمع بين الصلاتين وقصر الرباعية والفطر في رمضان والمسح على الخفين وغيرها

باب العادات التي بها تحفظ النفس والعقل ، كإباحة صيد البحر والبر ، والتمتع بأنواع الطيبات مأكلاً ومشرباً ومسكناً وملبساً ومركباً ، وأشباه ذلك مما لو لم يشرع لنا التمتع به لعانت النفس والعقل ، ولكن سيلحقها مشقة وعنت فيما لو لم يباح لها إلا مطعم واحد ومشرب واحد وملبس واحد ومركب واحد.

في باب المعاملات التي بها يحفظ النسل والمال ، كإباحة التعدد في النكاح ، وإباحة الطلاق ، وإيجاب النفقة .
وفي حفظ المال وهو كل ما يقع عليه الملك ويستبد به المالك على غيره إذا أخذه من وجهه ، مثل الإجارة والسلم والقرض والمساقاة والمضاربة ، وأشباه ذلك مما لا يؤدي فقده إلى فقد المال من الوجود بالكلية الذي بفقده تفقد النفس.

التكميلات

- هي أمور تكميلية يؤدي الأخذ بها إلى تيسير وتحسين وتجميل الحياة، حيث قال تعالى " قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق، قل هي للذين آمنو في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة"(الأعراف 32).
- وهي ما لا يتعلق بضرورة حالة ولا حاجة عامة، ولكنه يلوح فيه غرض في جلب مكرمة أو في نفي نقيض لها ، ويجوز أن يلتحق بهذا الجنس طهارة الحدث وإزالة الخبث.

التكميلات

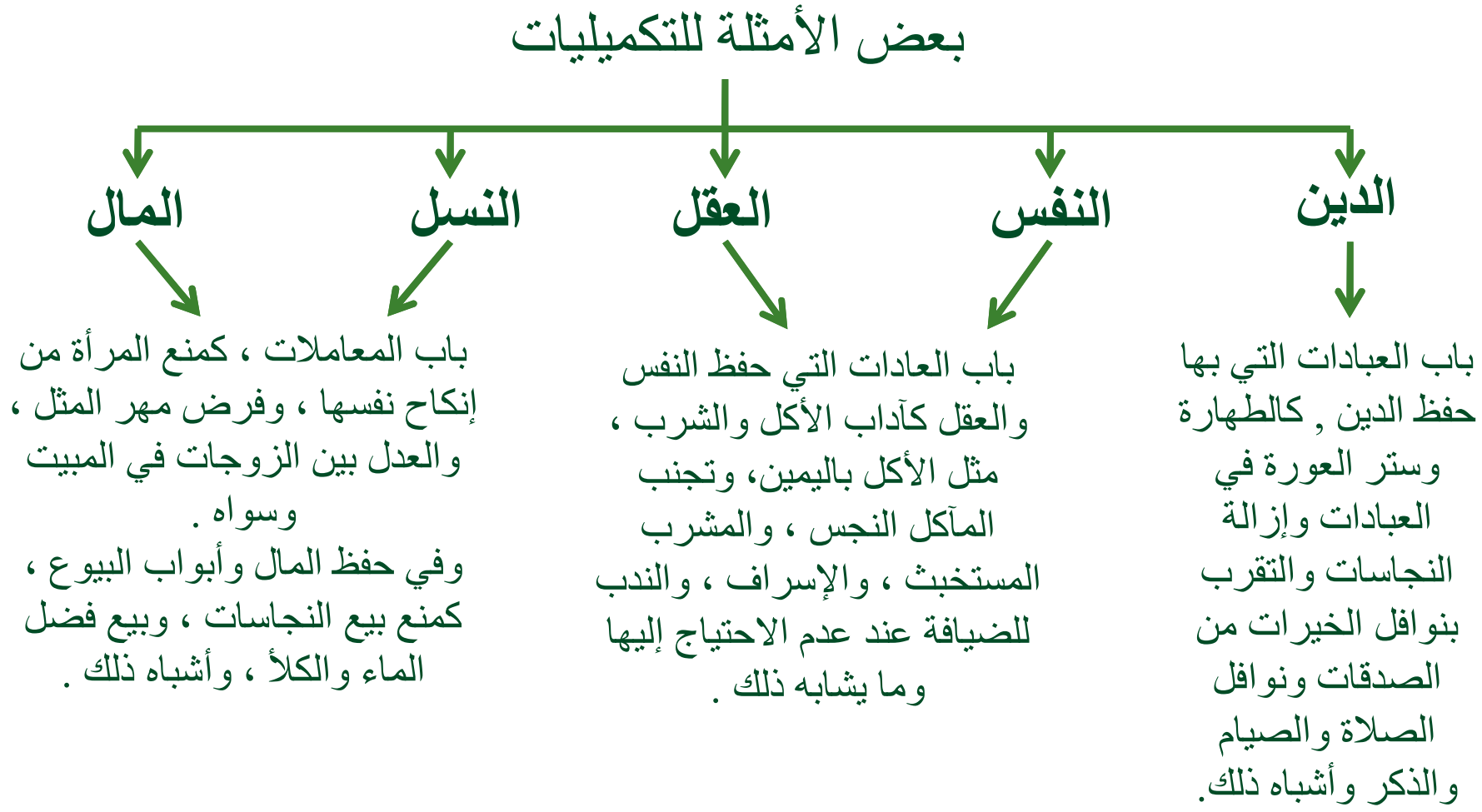
بعض الأمثلة للتكميليات
الدين
النفس
العقل
النسل
المال
باب العبادات التي بها حفظ الدين , كالطهارة وستر العورة في العبادات وإزالة النجاسات والتقرب بنوافل الخيرات من الصدقات ونوافل الصلاة والصيام والذكر وأشباه ذلك.
باب العادات التي حفظ النفس والعقل كآداب الأكل والشرب ، مثل الأكل باليمين، وتجنب المآكل النجس ، والمشرب المستخبث ، والإسراف ، والندب للضيافة عند عدم الاحتياج إليها وما يشابه ذلك .
باب المعاملات ، كمنع المرأة من إنكاح نفسها ، وفرض مهر المثل ، والعدل بين الزوجات في المبيت وسواه .
وفي حفظ المال وأبواب البيوع ، كمنع بيع النجاسات ، وبيع فضل الماء والكلأ ، وأشباه ذلك .

في أهداف الاقتصاد الإسلامي

يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تحقيق العبودية الكاملة لله عز وجل ويرتبط هذا المبدأ بمدى التزام مختلف الوحدات الاقتصادية، كما يهدف إلى عمارة الأرض، وتحقيق العناصر التالية:

- تحقيق النمو الاقتصادي.
- تحقيق سعادة الإنسان.
- تخفيف حدة التفاوت في توزيع الثروة.
- التخصيص الأمثل لكل الموارد الاقتصادية.
- توفير الحاجات الأساسية للمجتمع.

تحقيق النمو الاقتصادي

من خلال تحقيق أمرين:

- استثمار جميع المدخرات وهي الأموال المعطلة عن الإنتاج كالأموال النقدية، والأراضي، وآلات العمل وغيرها لرفع رأس المال المستثمر.
- تنمية رأس المال المستثمر لتحقيق المقاصد من خلال الأعمال المتنوعة.
  - الأعمال الاستخراجية ويقصد بها استخراج الخيرات من الطبيعية كالزراعة واستخراج المعادن.
  - الأعمال التحويلية ويقصد بها تحويل المواد الأولية إلى مواد استهلاكية مما يحتاجها الإنسان في حياته.
  - الأعمال الخدماتية وهي أما شخصية أو أعمال عامة كالمدرس.

تحقيق سعادة الإنسان

لا تتحقق سعادة الإنسان إلا بتحقق أمرين هم:

- توفير الحد الأدنى من المعيشة والتي تشمل العناصر التالية:
  - العمل
  - الغذاء.
  - الدواء.
  - الكساء.
  - المسكن والأثاث.
- تحقيق مطالبه الروحية والنفسية من خلال التخلي عن القيمة المالية لبعض المحرمات (الخمر، الخنزير،..) وتحريم بعض المعاملات المالية (الربا، الاحتكار، القمار، الغش،..)

تخفيف حدة التفاوت في توزيع الثروة

لأن المال مال الله، فكل فرد له الحق في الاستمتاع والاستفادة من هذا المال وفق ميزان العدالة، لذا شرعت تدابير فعّالة في تخفيف حدة التفاوت في توزيع الثروة وهي على نوعين:

- تحريم الربا، الرشوة، القمار، الاحتكار، الاكتناز، وغيرها.
- إيجاب الزكاة بأنواعها، النذور، الكفارات، الصدقات، الغنائم، الفي، الإرث وغيرها.

التخصيص الأمثل لكل الموارد الاقتصادية

وشروطها:

- عدم إنتاج السلع المحرمة الضارة .
- لا يعطي رأس المال عائداً إلا بقد ارتباطه بالمخاطرة.
- التركيز على الضروريات وعدم التفريط والإفراط.
- الابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات ذات طبيعة استهلاكية بحتة.
- الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية .

توفير الحاجات الأساسية للمجتمع

يتم الإنتاج حسب الأولوية والضرورة، وهي للمجتمع تقسم لثلاث مستويات:

- السلع الضرورية وهي كافة السلع والخدمات التي تخدم في صيانة الأركان الخمسة وهي الدين ـ النفس ـ العقل ـ النسل والمال.
- السلع الحاجية وهي لا تتوقف عليها حياه الفرد وهي سلع يمكن الاستغناء عنها ولكن بشيء من المشقة . مثل استهلاك اللحوم.
- السلع التكميلية وهي الأمور التي تسهل الحياة وتحسنها وتجملها مثل ممارسة الرياضة واستخدام الحاسب .

خصائص الاقتصاد الإسلامي

- إن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد مستقل قائم على الوحي، فليس هو نتاج أفكار مبعثرة من الشرق ومن الغرب.
- الركيزة الأساسية في الاقتصاد الإسلامي هي العقيدة ولو نزعت منه هذه الخاصية لم ينجح الاقتصاد الإسلامي.
- يعتمد الاقتصاد الإسلامي على عدة قواعد فقهية أبرزها:
  - إن الأصل في المعاملات الإباحة ، مما يدل على سماحة الاقتصاد الإسلامي والميل لتيسير ورفع الحرج عن المستثمرين. فالاقتصاد الإسلامي لا يحرم ولا يبيح إلا درءا لمفسدة أو جلبا لمصلحة عامة أو خاصة.
- نظام إلهي. وبالتالي جزء أساسي من الدين الإسلامي فلا يمكن فصله عن الأنظمة الإسلامية من عبادات، معاملات وعادات.
- اقتصاد عقائدي. يستمد الاقتصاد الإسلامي أصوله من العقيدة الإسلامية ويتحاكم فيه إلى العقيدة مما يتيح للنشاط الاقتصاد مفهوم البركة في الرزق والعمل.
- خاصية التعبد. لأن العمل بالاقتصاد الإسلامي جزء من منظومة العمل في الإسلام، فالعمل فيه عبادة وتطبيق أحكامه عبادة عليه أجر عظيم.

تابع خصائص الاقتصاد الإسلامي

- مرتبط بالأخلاق. يمتزج نظام الاقتصاد الإسلامي مع بقية أنظمة الإسلامية ومنها الأخلاق الإسلامية كالسماحة والأمانة والصدق فلا يمكن فصلهما. وصدق رسول الله في حديثه الشريف "التاجر الأمين الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء".
- المرونة. يتصف الاقتصاد الإسلامي بالمرونة في التطبيق والتطوير. فالقرآن والسنة لم ينصا إلا على الخطوط العريضة للاقتصاد الإسلامي، والإجماع أداة لوضع الأحكام للفعاليات المستجدة في الاقتصاد، ومقاصد الشريعة يلتمس منها المجتهد في توجيه الفعاليات الاقتصادية.
- الواقعية. يتميز الإسلام بأنه دين واقعي يلامس حاجات الناس ولا يكلفهم ما يتعذر فعله.

- تهذيب النفس والروح. بخلاف المذاهب الاقتصادية الأخرى التي تهدف إلى زيادة الرفاهية المادية، فإن المذهب الإسلامي يهدف ويسعى لتحقيق السمو الروحي والتهذيب النفسي للفرد بالدرجة الأولى، ثم يحقق له الرفاهية وفق ضوابط الشرعية.
- اقتصاد بنّاء. الهدف الأساسي في الاقتصاد الإسلامي هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتوظيف جميع المدخرات لتحقيق الهدف.
- اقتصاد متوازن. كفل الاقتصاد الإسلامي حقوق الفرد والمجتمع ووضعها بميزان لا ضرر ولا ضرار، كما وازن الاقتصاد الإسلامي بين مطالب الروح ومطالب الجسد. وصدق الرسول الكريم في حديثه: "إن لربك عليك حقا، وإن لنفسك عليك حقا، وإن لأهلك عليك حقا، فأعط كل ذي حق حقه".

تابع خصائص الاقتصاد الإسلامي

- **المال لله.** قال الله تعالى: "هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ولله خزائن السماوات والأرض ولكن المنافقين لا يفقهون"(المنافقون7).
- ترشيد استخدام المال. بينت الشريعة الإسلامية أوجه استخدام المال ومن أمثلة ذلك:
  - الاعتدال في الإنفاق.
  - نبذ الإسراف "وكلوا واشربوا ولا تسرفوا" (الأعراف 31).
  - نبذ التبذير "إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين"(الأسراء 27).
  - نبذ البخل "الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ويكتمون ما آتاهم الله من فضله واعتدنا للكافرين عذابا مهينا"(الحديد 24).
- عدم تمكين السفهاء من المال. " ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما (النساء 5).
- عدم استعماله لترويج الباطل والرشوة. "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها عند الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون"(البقرة 188).
- عدم استعماله استعمالا مضرا بالغير. فلا يحل لشخص أن يستعمل مال الله في ضرر الآخرين كدفع المال للساحر، أو إلحاق الضرر بالمجتمع كنشر ثقافة الرشوة والربا واستغلال حاجة الناس للمال.

خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي

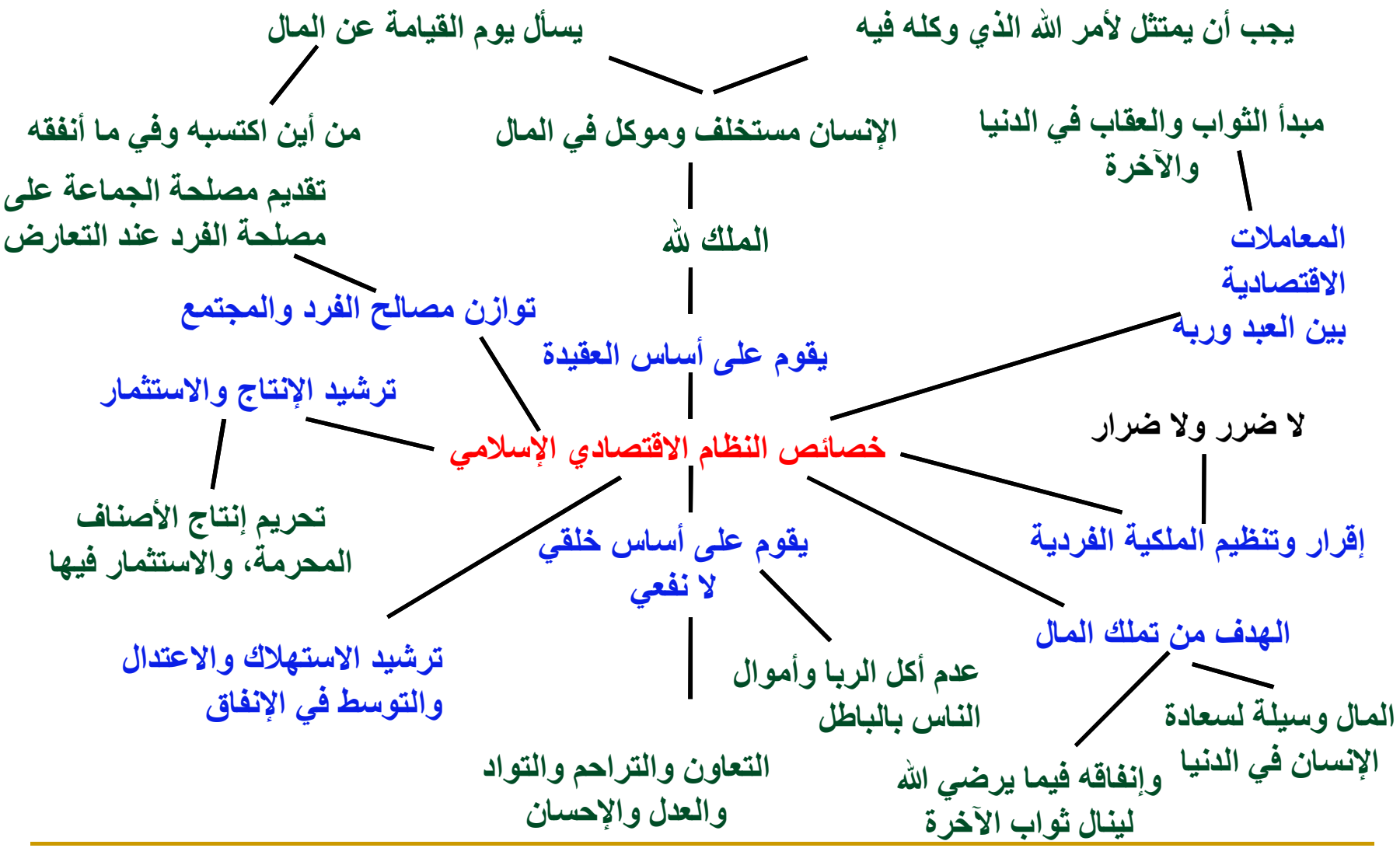

خصائص الاقتصاد الإسلامي

عوامل الإنتاج في الإسلام

- حدد المنهج الإسلامي للمجتمع العوامل الحقيقية للإنتاج:
  - العمل والمال
  - الثمن العادل
  - النقود
  - تحريم الربا
  - توزيع الدخل
  - دور الدولة في الاقتصاد

العمل والمال

- **العمل.** يرى الإسلام أن العمل ضرب من العبادة، فاختصه بالتمجيد ودعا للعمل والنشاط الاقتصادي دعوة صريحة فقال تعالى:"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". (التوبة 105) ويقول النبي عليه وعلى آله الصلاة والسلام "إن أشرف الكسب كسب الرجل من يده". ومن أدلة تمجيد الإسلام للعمل أن الرسول نفسه اشتغل في بدء حياته بالرعي، كما اشتغل بالتجارة.
- المال. ويشمل هذا اللفظ كل ما يمكن حيازته والانتفاع به، ويقول الإمام الشافعي أنه لا يقع اسم المال إلا على ما له قيمة يباع بها ويلزم متلفه، فالشيء لا يعد مالاً في نظر الفقهاء إلا إذا تحقق فيه أمرين:
  - إمكان حيازته وإحرازه.
  - إمكان الانتفاع به.
- على ذلك لا تعد الأشياء النافعة والتي لا يمكن حيازتها أموالاً كالهواء المطلق وحرارة الشمس وضوء القمر كذلك لا تعد مالا.

نظرة الإسلام للتجارة والثمن العادل

- يعد الإسلام التجارة طريقاً حلالاً للكسب. وأساس الكسب الحلال عند الفقهاء هو المخاطرة بنقل البضائع من مكان إلى مكان ، ثم توسع مجال التجارة حتى صارت تشمل البيع والشراء، وبذلك تزداد أهمية التجارة بمقدار حجم المخاطرة فيها.

التجارة في الإسلام نوعان:

- التجارة الخارجية بين منطقة ومنطقة.
- التجارة الداخلية فيتم من خلالها نقل البضائع من مدينة إلى مدينة داخل البلد الواحد.
- ومن أهم عناصر التجارة في نظر الإسلام التراضي القائم على ثلاثة شروط:
  - أن يكون المشتري مختاراً في الشراء.
  - أن يكون البائع مختاراً في البيع.
  - أن يكون (البائع والمشتري) مختارين في تقدير الثمن الذي يشتري به أو يبيع به.

فإذا كان البائع أو المشتري مضطراً إلى البيع أو الشراء بأي ثمن فإن التجارة تفقد أهم عناصرها وهو التراضي.

تابع نظرة الإسلام للتجارة والثمن العادل

- أن الإسلام يدعو إلى وجوب مراعاة العدالة في المبادلات التجارية ويحرم إلحاق الضرر والأذى والظلم بالآخرين. حيث ورد في الحديث الشريف "لا ضرر ولا ضرار".
- وقد ذكر الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بفكرة الثمن العادل الذي لا يلحق الضرر بالبائع أو بالمشتري إذ يقول يجب أن يكون البيع بأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع، أي أن الثمن العادل للسلعة يجب أن يكون غير مجحف بأي من طرفي عقد البيع البائع والمشتري.
- فالثمن العادل في الإسلام هو الثمن الذي لا يظلم فيه أي من المتعاملين. فلا يظلم المنتج أو البائع ولا يظلم المستهلك أو المشتري.

النقود

- لقد كان اكتشاف الإنسان للنقد بمختلف مراحله حدثاً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً، ساهم مساهمة واسعة في تبادل السلع والمنافع والخدمات، وتسهيل إشباع الحاجات، وتعميق التواصل بين أفراد المجتمع وشعوب العالم
- وعلى مر العصور تطورت وظائف النقد، وتجاوزت مهمّة الوسيط في التبادل، حتى صارت له **وظائف عديدة أخرى، منها:**
- تقوم النقود بدور حفظ الثروة، فهي أفضل وسيلة للادّخار، لعدم قابليتها للتلف عموماً.
- مقياس لقيم الأشياء، وسيلة في الحصول على السلع والخدمات.
- تستخدم النقود كأداة لأداء الديون والتحويل.
- بسبب جشع وطمع الإنسان وظلمه وسوء تصرفه الاقتصادي، وتلاعبه بقيمة النّقد ووظيفته الطبيعية في الحياة الاقتصادية، حول القصد من وجودها لتحقيق مصالحه، فأختل ميزان الحياة الاقتصادية، واضطربت الأجور والأسعار والخدمات.
- لذا فإنّ النظام الإسلامي حرّم تجميد النقد الاكتناز والتلاعب بالأسعار، وألزم الدولة بتوجيه الحياة الاقتصادية، والتخطيط لها.

تحريم الربا

- يسعى النظام الإسلامي بناء حياة اقتصادية تحفظ حقوق الإنسان وكرامته وعدم استغلال حاجته من قبل المرابين، لذلك منع التعامل بالربا بنص قرآني واضح "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين"(البقرة 278). كما لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم "آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال هم سواء".
- منع الإسلام الربا ووضع بديلا عنه وهو مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين رأس المال والعمل في المشروعات الاقتصادية المختلفة. ويشمل منع الربا وتقاضي الفائدة على رأس المال كل أنواع القروض أيا كان نوعها استهلاكية أم إنتاجية.

توزيع الدخل في الإسلام

- حرص الإسلام على حسن التوزيع والمساواة بين أفراد المجتمع وغلظ العقوبات على ظالمي الناس وآكلي حقوق الآخرين بهدف حد الظلم في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للتوزيع، وتجنيد طاقات الإنسان للاستفادة من الطبيعة واستثمارها.
- لذلك عمل الإسلام على تحديد كفالة الحد الأدنى واللائق من مستوى المعيشة لسائر أفراد المجتمع من خلال تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة بينهم وفقاً للقواعد المذكورة في الشرائح التالية.

قواعد توزيع الدخل في الإسلام

العمل والحاجة. إن العمل في نظر الإسلام سبب لملكية العامل نتيجة عمله. وبذلك تكون الملكية القائمة على أساس العمل حقاً للإنسان نابعاً من رغبته ومشاعره الأصيلة. (فالعمل إذاً أساس لتملك العامل وهو أداة رئيسة في جهاز التوزيع الإسلامي لأن كل عامل يحظى بالثروات الطبيعية التي يحصل عليها بالعمل، ويمتلكها وفقاً لقاعدة: إن العمل سبب الملكية).

أما الحاجة وهي الفئة في المجتمع العاجزة عن العمل، حيث لا بد لها من الحصول على نصيب من التوزيع لتلبية حاجتها، وفقاً لمبادئ التكافل الاجتماعي في المجتمع الإسلامي.

دور الدولة في الإسلام

- أجاز المنهج الإسلامي للفرد الحق في التصرف بماله، وممارسة النشاط الاقتصادي في التجارة والزراعة والصناعة لتنمية هذا المال وزيادته وفق الأحكام الشرعية .
- وبذلك تكون وظيفة الدولة وفقاً للتشريع الإسلامي هي منح الأفراد الحق في الإستثمار وممارسة التجارة ومنحه كافة التسهيلات التي توفر له المناخ الصحي للاستثمار كحفظ الأمن والاستقرار في الداخل والدفاع عن الوطن ضد الأعداء من الخارج.

كما للدولة وظائف اقتصادية واجتماعية منها:

- مراقبة الاقتصاد والمعاملات المالية والتجارية، وكشف المعاملات المخلة بالشريعة والتي تلحق الضرر بالمجتمع والأفراد كالغش والتدليس، والربا والاحتكار.
- الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله.
- إنشاء مشروعات المرافق العامة وإدارتها أو مشاركة القطاع الخاص في إنشائها وإدارتها مع حفظ حقوق المواطنين من التلاعب.
- التدخل في توزيع الثروة وإعادة توزيعها والدخل، ووضع السياسات المالية، والنقدية المناسبة.
- بتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي

التنمية في الاقتصاد الإسلامي

- حرص الإسلام على تنمية وتطوير قدرات ومهارات الإنسان وتنمية موارده الاقتصادية لضمان حياة كريمة مليئة بالعمل الصالح الذي يؤتى أكله في الدنيا والآخرة، وبهذا العمل الصالح ترفع حياة الإنسان من حد الكفاف إلى حد الكفاية والرفاهية.
- لم يرد لفظ التنمية الاقتصادية في صدر الكتابات الإسلامية، إلا أن المعنى قد استخدم كثيرا بألفاظ مختلفة منها العمارة والتمكين والنماء والتثمير، وقد ورد بعض هذه الألفاظ ومترادفاتها في القرآن الكريم وفي بعض الأحاديث النبوية الشريفة، وظهرت بوضوح في كتابات الأئمة والعلماء وخطبهم في عصور الإسلام المبكرة والوسيطة.

ولقد حاول الكتاب استنباط مفهوم للتنمية في الإسلام، على النحو التالي:

- التنمية هي طلب عمارة الأرض، قال تعالى "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها" (هود 61).
- التنمية تعني الحياة الطيبة، إشارة إلى معنى الآية الكريمة "من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينّه حياة طيبة ولنجزينّهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون" (النحل 97).
- التنمية هي نقل المجتمع من الوضع الذي لا يرضاه الله، إلى الوضع الذي يرضاه.
- ومن هذه النظرة الشمولية، المتعددة الجوانب والأبعاد للإسلام تجاه قضية التنمية، نجد أن الإسلام قد ركز على ثلاثة مبادئ مهمة لتوفير الحياة الاجتماعية الكريمة.

مبادئ التنمية في الاقتصاد الإسلامي

- حسن استخدام الموارد الطبيعية التي وهبها الله تعالى للإنسان وسخرها له، وعدم احتكارها أو اكتنازها عن الآخرين.
- الالتزام بأولويات تنمية الإنتاج، والتي تقوم على توفير الاحتياجات الضرورية الدينية والمعيشية لجميع أفراد المجتمع دون إسراف أو تقتير.
- إن تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق طاعة الله ورفاهية المجتمع وعدالة التوزيع بين أفراد المجتمع ومن هنا يتبين الربط المباشر لعملية التنمية بالعبادة.

مقومات التنمية في الاقتصاد الإسلامي

- الإنسان الصالح والمجتمع الخيِّر الذي يحتضنه.
- توفر المال الحلال لبناء وتشييد مصالح الدنيا.
- تنمية المدخرات وعدم إهمالها أو احتكارها.
- أداة الإنتاج المتطورة التي تنتج الإنتاج الجيد.
- التخطيط السليم وتطبيق الاستراتيجيات الحديثة.
- وجود و/ أو خلق الأسواق التي تصرّف بها المنتجات.
- التطوير والبحث العلمي للاستفادة من تجارب الآخرين.

عوامل التنمية في الاقتصاد الإسلامي

- العقيدة الإسلامية. والتي تحث على عمارة الأرض وتطوير وتحسين النظم الاقتصادية والاجتماعية من خلال تسخير جميع المدخرات والموارد الطبيعية الأخرى مما يحقق للإنسان الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.
- العمل الجماعي. إن العمل الجماعي يدعو إلى إنماء الشخصية الجماعية للمجتمع المسلم والتي تستند إلى القيم الاجتماعية الإسلامية، والعمل الجماعي يساعد على تحقيق التنمية الفعالية للمجتمع.
- الفرد. في النظام الإسلامي، فإن جوهر التنمية هو تنمية الفرد نفسه، وليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجاته، فهي تنمية أخلاقية تهدف إلى تكوين الإنسان السوي الذي يشكل نواة مجتمع المتقين، والذي ينظر إلى التقدم المادي من منطلق الخلافة في الأرض، التي سيحاسب عليها أمام المولى عز وجل.
- التوازن. التنمية الاقتصادية في الإسلام، تنمية شاملة متوازنة تجمع بين تنمية الإنسان، وإعداده إعدادا صحيحا وبين تنمية البيئة المحيطة به اقتصاديًا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، لتمكنه من حسن التدبير في استخدام الموارد لتحقيق التنمية.
- الموارد الطبيعية. بخلاف النظم الوضعية الأصل في الإسلام هو وفرة الموارد الطبيعية وكفايتها لتلبية حاجات البشر جميعًا لقوله تعالى وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار.

التنمية الاقتصادية في الإسلام

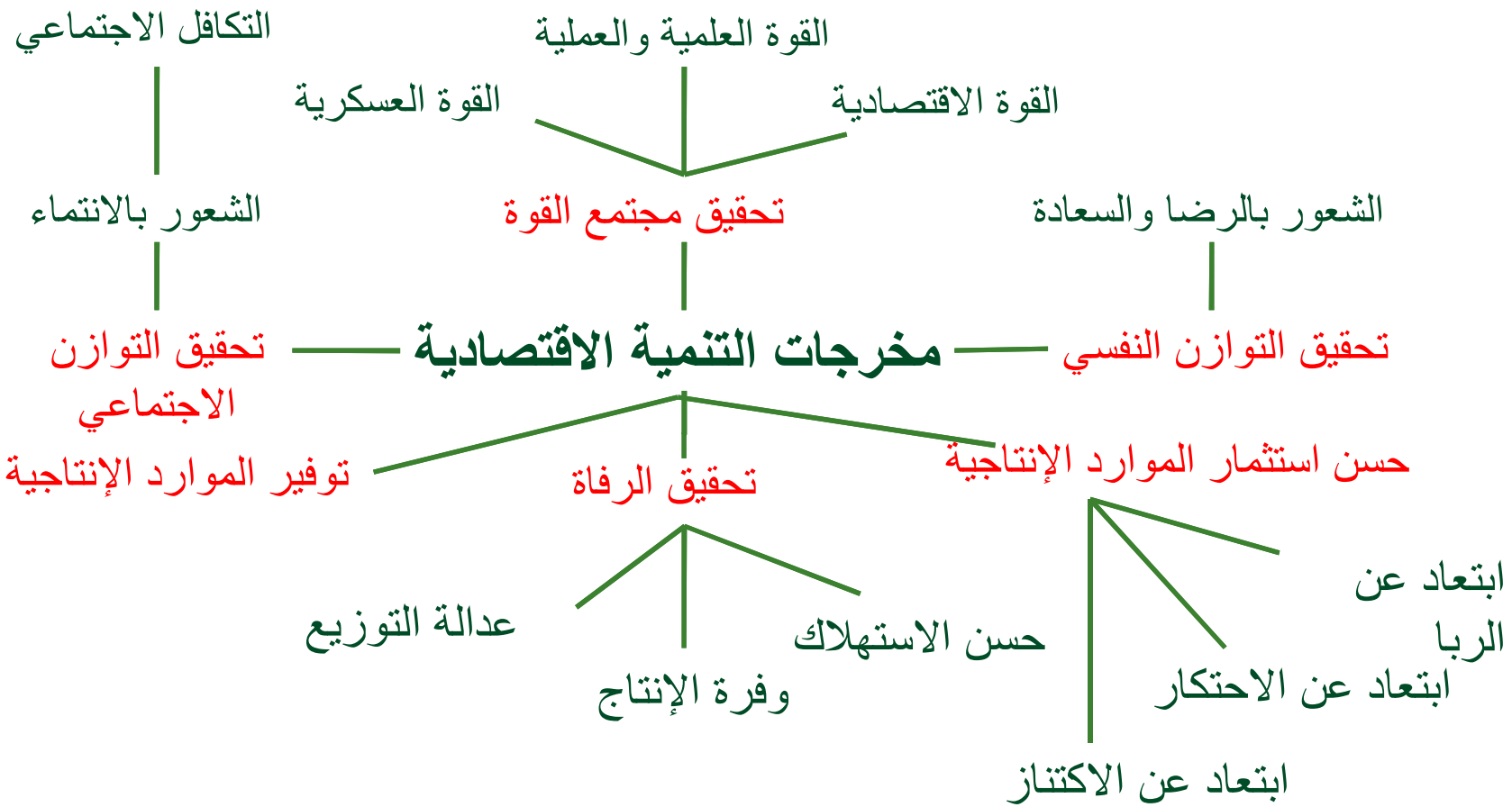

التأمين التعاوني والتكافلي

وظائف التأمين وفوائده إجمالاً

- الهدف الأساسي هو توفير التغطية التأمينية للأفراد أو المنشآت من نتائج الأخطار المختلفة التي تواجهها سواء كانت أخطار أشخاص أو ممتلكات أو مسؤولية مدنية وبذلك يعتبر التأمين عاملا مهما في توفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي إذ يعتبر أداة فاعلة في تجميع المدخرات ومن ثم الاستثمار وزيادة الإنتاج . وبذلك يتحقق التكامل في المنظومة المالية والاقتصادية من البنوك والاستثمار والتأمين بأبعادها الاجتماعية .
- و**الفكرة الاجتماعية في التأمين :** تقوم على عنصرين هما :
  - الاحتياط للمستقبل .
  - التعاون المسبق قبل حلول الكارثة بين الأشخاص المعرضين لوقوعها على تفتيت آثارها وتوزيع عبئها فيما بينهم .

وظائف التأمين

- جلب الأمان.
- تجميع رؤوس الأموال للفرد والمجتمع من خلال الادخار.
- تنشيط الائتمان الفردي والائتمان العام.
- تنشيط الدور الدولي للتأمين العادي وإعادة التأمين.
- حفظ رؤوس الأموال المنتجة والمساعدة على إعادة تكوينها في حالة لحوق أي تلف بها .
- الإسهام في التنمية عن طريق استخدام أموال التأمين في تمويل المشروعات .

عقد التأمين التجاري عقد معاوضة مالية محضة احتمالي

عقد المعاوضة المالية :

- هو الذي يأخذ فيه كل متعاقد مقابلا لما يقدمه بحيث يكون كل منهما في ذات الوقت دائنا ومدينا.

التأمين عقد معاوضة مالية (تبادلية) احتمالي :

- الاحتمالي هو الذي لا يستطيع فيه أحد المتعاقدين أو كلاهما أن يحدد وقت إبرامه مقدار ما سيعطيه أو سيأخذه لتوقف ذلك على تحقق حادثة غير محققة أو غير معين وقت وقوعها.

المشاكل الرئيسية في عقد التأمين التجاري

- إفراغه في عقد معاوضة مالية احتمالي بين شركة التأمين والمؤمن له وما يقوم عليه هذا العقد من مفاسد شرعية تتمثل في:
  - إن الربا بنوعيه كامن فيه .
  - وفي الغرر الفاحش إذ الغرر من مكونات العقد وكامن فيه بذاته .
  - وفي انتفاء وانعدام الصفة التعويضية في التأمين على الأشخاص إذ يتحدد التزام المؤمن بمبلغ التأمين المحدد في الوثيقة بالغاً ما بلغ .
  - الشروط التعسفية وما تنطوي عليه من إذعان بهدف إسقاط حق المؤمن له في التعويض في حالات كثيرة ومتعددة .
  - الخلط بين الأسس الفنية والاجتماعية والاقتصادية للتأمين ومفهوم عقد التأمين من الناحية القانونية .
- عقد التأمين عقد فردي أساسه كفالة المصلحة الفردية لكل من طرفيه.

المخالفات الشرعية في عقد التأمين التجاري

- أولا : الغرر ومضاعفاته في عقد التأمين وما يتضمنه من معنى القمار والميسر.
- ثانيا : الربا ومضاعفاته من بيع الكالئ بالكالئ:
  - فعقد التأمين معاوضة تبادلية بين نقود ونقود (جنس واحد) فيكون من شروط صحة العقد شرعا المساواة بين البدلين والحلول معا .
  - عناصر تحديد قسط التأمين من الناحية الفنية حيث يعتبر سعر الفائدة أحد المكونات الرئيسية لتحديد القسط وكيفية حسابه.
- ثالثاً : الشروط الفاسدة في عقد التأمين بخاصة وأنه عقد إذعان:
  - الحرمان من التعويض .
  - الاحتفاظ بما تبقى من أقساط .
  - المطالبة بالأقساط التي حلت ولم تدفع.

المقصود بالتأمين التعاوني التكافلي ومسمياته

- أساس وثيقة التأمين التعاوني: أنها عقد تبرع المقصود بها أصلاً التعاون على تفتيت الحظر المؤمن منه والمشاركة في تحمل الضرر. ولذلك فلا ينتظر صاحبها ردها أو الربح منها فالربح تبع لا قصد .
- **تعددت مسميات هذا النوع من التأمين :**
  - يسمى التأمين **تعاونياً** لتعاون مجموع المشتركين في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن منها التي تلحق أحدهم.
  - ويسمى **تكافلياً** لنفس الهدف السابق ولمعنى في الكفالة أيضا في ذاتها وقد سمّاه البعض التكافل الجماعي .
  - ويسمى تأميناً **تبادلياً** لسببين هما :
    - أن مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمل الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول الخطر المؤمن منه .
    - ويسمى كذلك أيضا لأن كل عضو من هيئة المشتركين في التأمين يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له أو المستأمن .

لا تأثير للغرر في صحة عقود التبرعات

- يمتاز المذهب المالكي بأن فيه قاعدة عامة بالنسبة للغرر في عقود التبرعات وهي: "إن جميع عقود التبرعات لا يؤثر الغرر في صحتها" .

- ابن تيميه يوافق المالكية في رأيهم بالنسبة لتأثير الغرر في العقود فقرر أن الغرر يؤثر في عقود المعاوضات ولا يؤثر في عقود التبرعات.

لماذا عقود التبرع؟

- لأنها أكثر تحملاً للغرر والجهالة والتعليق عند جمهور العلماء :
  - لأنها إحسان صرف فاقتضت حكمة الشرع التوسعة فيها بكل طريق بالمعلوم والمجهول فإن ذلك أدعى لكثرة وقوعه وفي المنع منه وسيلة إلى تقليله.
  - ولذلك فيها تسامح من جانب الشريعة إذ يقرر الفقهاء في قاعدتهم : **"يغتفر في التبرعات ما لا يغتفر في المعاوضات"** .
- **وتعرّف التبرعات بأنها** : "تمليك مال في الحال بدون عوض"
- التبرع لهيئة المشتركين كمجموع معنوي أي كشخصية معنوية مستقلة :
- في الموسوعة الفقهية الكويتية والتمليك بلا عوض، يقابله في التأمين التجاري قاعدة الارتباط بين القسط ومبلغ التأمين وتحكمه قاعدة التناسب الطردي بين القسط ومبلغ التأمين .

فروق عقود التأمين التعاوني والتجاري

م	الهبة وعقد التبرع	عقد المعاوضة
1	لزوم نية التبرع مصاحبة لوجود العقد	لا وجود لنية التبرع فيه
2	يعنى الإعطاء تبرعاً (لغة) . تمليك المال بلا عوض حال حياة المملك وقد تكون مشروطة بعوض مقارناً للعقد وقد يكون العوض متأخراً عن العقد	الإعطاء بمقابل أو معاوضة تمليك المال معاوضة وحصول كل طرف على مقابل لما يعطيه يعادل ثمن المثل على الأقل للشئ المبيع .
3	لا يؤثر الغرر الكثير في عقود التبرع عند بعض الفقهاء وعلى رأسهم المالكية .	يؤثر الغرر في عقود المعاوضات وبحسب درجته
4	يقوم في الأصل على سد الحاجات ودفع أثر المصائب والكوارث ومن ثم فليس التكافل مقابل المال المدفوع من المؤمن فقط . "وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين" البقرة/105 .	يقوم على مبادلة المنافع المادية
5	التبرع يجوز فيه التعليق .	البيع لا يجوز فيه التعليق .

خصائص ومميزات التأمين التعاوني

- هيئة المشتركين كمجموع معنوي هي التي تتملك الأقساط .
- نية التبرع لازمة ولابد من النص عليها في العقد .
- كل عضو في هيئة المشتركين مؤمن ومؤمن له .
- التعويض الفعلي للضرر بقدر الإمكان .
- عقد تبرع وليس عقد معاوضة ويثبت ذلك في وثيقة التأمين .
- رأس مال المساهمين يغطي العجز في حساب المشتركين على سبيل القرض الحسن .
- رأس مال المساهمين لا يتحمل خسارة ولا ينال ربحاً من حساب هيئة المشتركين.
- عند تحديد القسط وعناصره الرئيسية في التعاوني لا تشتمل على الفائدة ولا يشتمل على عنصر الربح المحدد سلفاً .
- يقوم المساهمون في الشركة بإدارة عمليات التأمين كإعداد الوثائق وجمع الأقساط ودفع التعويضات وغيرها من الأعمال الفنية مقابل أجرة معلومة.
- تمسك الشركة حسابين منفصلين : أحدهما لاستثمار رأس المال، والآخر لحسابات أموال التأمين يكون الفائض التأميني حقا خالصا للمشتركين (حملة الوثائق).

صدر بشأنه فتاوى وقرارات وتوصيات من

- مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة.
- مجمع الفقه الإسلامي بمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة - المملكة العربية السعودية
- المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة – المملكة العربية السعودية.
- الندوات الفقهية والمؤتمرات العلمية.
- توصيه المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.
- وغيرها الكثير من الفتاوى لكبار العلماء.

الهيكلية الإدارية للشركة وحساب أو صندوق التأمين التكافلي (تعكس حقوق حملة الوثائق)

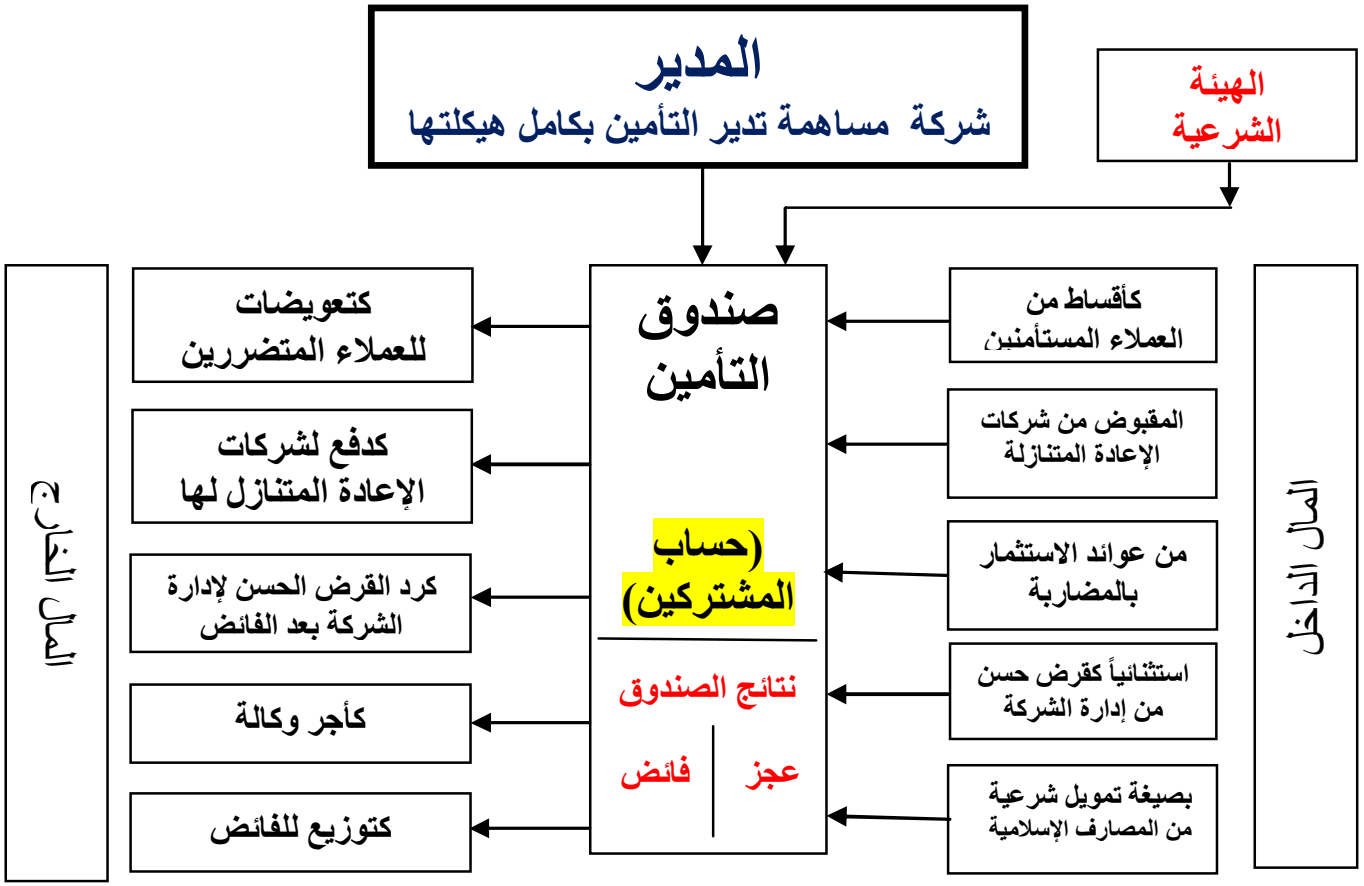

إعادة التأمين

- يعرف السنهوري عقد إعادة التأمين بأنه:"عقد بين المؤمن المباشر والمؤمن المعيد بموجبه يحول الأول للثاني جزءاً من المخاطر التي يتحملها في نظير مقابل معين مع بقاء المؤمن المباشر هو المدين وحده للمؤمن لهم" .

ضوابط إعادة التأمين في المعيار الشرعي للتأمين

- في حالة إعادة التأمين لدى شركات تأمين تقليدية يجب مراعاة ما يأتي :
  - أن لا يؤدي التعامل إلى أخذ الفائدة ، أو دفعها سواء احتفظت شركة التأمين الإسلامية باحتياطيات تحت التسوية معها أو لا .
  - أن لا تطالب شركة التأمين الإسلامية بنصيب من عوائد استثمارات شركات إعادة التأمين التقليدية لأقساط إعادة التأمين .
  - عدم قبول أية عمولة من شركات إعادة التأمين التقليدية عن إعادة التأمين لديها، ولا مانع من الاتفاق على تخفيض قسط الإعادة بديلاً عن ذلك .
  - لا مانع من أخذ ما ترده شركات التأمين على نفس المبادئ الشرعية ، والأسس الفنية للتأمين الإسلامي ، وبذلك تكون شركات التأمين هي المشترك .
  - العمولات المقدمة من شركات التأمين الإسلامية لا مانع من قبولها.

القواعد الفقهية

تعريف القاعدة

- القاعدة حكم كلي ينطبق على جميع الجزئيات.
- حكم كلي مستند إلى دليل شرعي، مصوغ صياغة تجريدية محكمة ومنطبق على جزئياته على سبيل الاطراد أو الأغلبية.

فوائد القاعدة

- تجميع الفروع الجزئية المشتتة التي قد تتعارض ظواهرها تحت رابط واحد يسهل الرجوع إليها ويجعلها قريبة المتناول.
- تسهل على العلماء غير المختصين بالفقه الاطلاع على الفقه الإسلامي، ومدى استيعابه للأحكام ومراعاته للحقوق والواجبات.
- تساعد الفقيه على ربط الفقه بأبوابه المتعددة بوحدات موضوعية يجمعها قياس واحد.

القواعد الإسلامية

أشهر الكتب المؤلفة في القواعد الفقهية:

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي.
- أنوار البروق في أنواء الفروق المعروف بكتاب الفروق، للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي.
- الأشباه والنظائر للإمام صدر الدين محمد بن عمر الشافعي.
- القواعد لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري المالكي.
- تقرير القواعد وتحرير الفوائد لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي .

- القاعدة الأولى : الأمور بمقاصدها.
- القاعدة الثانية : لا ثواب إلا بالنية.
- القاعدة الثالثة : المشقة تجلب التيسير.
- القاعدة الرابعة : الضرر يزال.
- القاعدة الخامسة : الغنم بالغرم.
- القاعدة السادسة : العادة محكمة.
- القاعدة السابعة : اليقين لا يزول بالشك.
- القاعدة الثامنة : الخراج بالضمان.

يلاحظ أن القاعدة الثانية ذات شبه بالقاعدة الأولى، وكلاهما دليلهما قول الرسول صلى الله عليه وسلم : "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى ....". الحديث، ومن ثم نكتفي ببحث القاعدة الأولى وآثارها.

1 - قاعدة الأمور بمقاصدها :

وهي تعني أن كل قول أو عمل إنما هو بالمقصد الذي يريد صاحبه أن يحققه، أو بالغاية التي يريد الوصول إليها من وراء قوله أو عمله، فإذا تكلم أو تحرك، فالعبرة من كلامه أو حركته بما يقصد أو يريد، وبعبارة أخرى تقاس الأعمال والأقوال بمقياس النوايا الحسنة أو السيئة للفاعل أو القائل.

وذكر الإمام الشوكاني رحمه الله بأن كسب العبد قد يكون بقلبه أو بجوارحه أو بلسانه، إلا أن عمل القلب أرجحها، ومعنى ذلك أن القلب قد يتجه لفعل الخير دون أن يصاحب النية الكامنة عمل مادي ظاهر، ومع ذلك يكتب الله لصاحبه ثواب الخير الذي إنتوى فعله.

أهمية المقاصد:

- إن أهمية المقاصد واضحة في حياة العباد، فهي التي تميز أعمالهم وأقوالهم عن غيرهم، ولا شك أن عمل الإنسان إن صاحبته النية الحسنة والمقصد الحميد كان صاحبه مثابا عليه، أما إن صاحبته النية السيئة والمقصد الخبيث كان معاقبا عليه، مع أن العمل في الحالين واحد، فالعبادة إذا قصد بها وجه الله تكون سبب في الثواب والجزاء الأوفى، أما إذا قصد بها الرياء والتظاهر (والعياذ بالله) تكون بذاتها ذنبا عظيما وإثما كبيرا، وهكذا سائر الأعمال والأقوال التي تصدر عن الإنسان، فالعقود مثلا إذا قصد من إبرامها قصدا مشروعا كان العقد صحيحا، أما إذا كان القصد من إبرامها غير مشروع كان العقد باطلا .

2 - قاعدة التيسير ورفع الحرج :

- والمراد من التيسير التسهيل بحيث تكون الأحكام الشرعية في مقدور المكلف، بمعنى أن يقوم بها من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة، والمراد من الحرج الضيق، فإذا صار العبد في حالة لا يستطيع معها القيام بالعبادة علي النحو المعتاد فإن الله سبحانه وتعالى يرخص له في أدائها حسب استطاعته، وفي هذا رفع للحرج عن العباد،
- وقد عبر العلماء عن هذه القاعدة بقولهم { المشقة تجلب التيسير} وكلمة المشقة المقصودة هي تلك التي لا تكون معتادة للفرد، وتخرج عن حدود الاستطاعة، ذلك أنه من المعلوم أن كل تكليف لا يخلو من مشقة عند القيام بتنفيذه، ولكن الفرق كبير بين المشقة التي في وسع الإنسان القيام بها وتلك التي يعجز عن تحملها، والأخيرة هي التي تكون سببا في جلب التيسير من الشارع الحكيم، إذ يقول الله عز وجل :"لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا " البقرة (آية 286) .. ويقول : "وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ" الحج (آية 78).. وقال النبي صلى الله عليه وسلم :{ إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه}

- ويظهر أثر هذه القاعدة واضحا في التكاليف الشرعية، فالله جل وعلا لم يفرض على المؤمنين من العبادات إلا ما وسعهم، ففي الطهارة مثلا إذا لم يتوفر الماء رخص له التيمم، وفي أداء الصلاة، إذا لم يستطيع أداءها قائما رخص له أن يؤديها جالسا أو على النحو المستطاع، كما رخص في الصيام للمريض بالإفطار، وكذلك المسافر علي أن يؤديها بعد ذلك، كما ربط الحج بالقدرة.
- وفي مجال المعاملات نجد القاعدة مطردة حيث جعل الله سبحانه باب التعاقد مفتوحا أمام العباد وجعل الأصل فيها الإباحة، ولم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.

3 - قاعدة الضرر يزال :

ومعناها أن الله عز وجل قد شرع لعباده الأحكام التي تصلح أحوالهم في الدنيا والآخرة، وتزيل عنهم كل ما يضر به أو يؤذيهم، فإذا وقع الإنسان في حالة من الضرر الشديد، جاز له على سبيل التخلص من الضرر أن يلجأ إلى الوسيلة التي يتفادى بها ما جلبه من ضرر.

فمثلا قد حرم الله التعدي على حقوق الغير، سواء بالاستعمال أو الإتلاف، ولكن إذا توقفت حياة إنسان على أخذ شيء من مال غيره، فإنه يعتبر في حالة ضرورة تبيح له أن يتناول من مال الغير بالقدر اللازم لدفع الهلاك وإزالة الضرر، مع التزامه بتعويض صاحب المال عند الميسرة.

وأصل القاعدة ما روي عن أبن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا ضرر ولا ضرار)... فالشريعة الإسلامية تحرص على إزالة الضرر عن الأفراد والجماعات، وطبقا لما ورد في هذا الحديث الذي يعتبر أصلا من أصول الشريعة، و معنى لا ضرر.. أي لا يضر الإنسان أخاه فينقص شيئا من حقه، ولا ضرار..أي لا يجاريه على إضراره بإدخال الضرر عليه، فالضرر فعل الواحد، والضرار فعل الاثنين، والضرر هو الابتداء بالفعل، والضرار هو الجزاء عليه.

ويظهر أثر هذه القاعدة في معظم أبواب الفقه من عبادات ومعاملات وعقوبات، ولكونها قاعدة أساسية، فقد تفرعت عنها قواعد كلية أخري منها:

(1) الضرورات تبيح المحظورات.. وتطبيقا لها جاز للمضطر أن يأكل الميتة، وجاز رفع العقاب عن المكره، وجاز للمعتدى عليه أن يدافع عن نفسه.

(2) الضرورة تقدر بقدرها.. فلا يجوز للمضطر أن يتناول من المحرمات إلا بالقدر اللازم لإنقاذ نفسه من الهلاك، كما لا يجوز للمعتدى عليه أن يتجاوز القدر اللازم لرد العدوان.

(3) الضرر لا يزال بالضرر.. لأن إزالة الضرر بمثله يعتبر إيقاعا بالضرر على الغير وهو في الأصل غير جائز.

4 - قاعدة اليقين لا يزول بالشك :

ومعناها إبقاء الحكم علي ما كان عليه حتى يقوم الدليل علي تقييده أو انتفائه، فالحال القائم يقين مبني على دليل والحال المطلوب الانتقال إليه يحتاج إلى دليل أقوى، وأساس قاعدة { اليقين لا يزول بالشك} ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كما صلى، ثلاثا أم أربعا، فليطرح الشك، وليبن علي ما استيقن }.. ويتفرع عن هذه القاعدة قواعد فرعية منها :

(1) الأصل بقاء ما كان على ما كان.. فمن تيقن الطهارة وشك في الحدث فهو متطهر، والعكس صحيح.

(2) الأصل براءة الذمة.. فمن ادعى أنه دائن لشخص بمبلغ معين، فلا عبرة من الإدعاء المجرد وإنما لابد من الإثبات، فإذا لم يقدم الأدلة المثبتة للدين، فالأصل براءة ذمة المدعى عليه، وكذلك فإن المتهم برئ حتى تثبت إدانته.

(3) الأصل فى الأشياء الإباحة.. حتى يقوم الدليل على التحريم.

5 - قاعدة العادة محكمة :

والعادة هو ما اعتاده الناس وجرى عليه العرف بينهم في مكان معين وزمان معين لفعل معين، وتحكيم العادة لا يكون إلا إذا انعدم وجود مصدر أقوى منه من ناحية التشريع حيث لا يوجد نص من قرآن أو من سنة ولا يوجد إجماع، كما لا يوجد إمكان لتطبيق قواعد القياس حيث أن الواقعة الجديدة لا نظير لها في القضايا القديمة، عند ذلك يكون العرف أحد المصادر الممكنة للحكم في الواقعة، وقد أخذ دليله من قوله صلى الله عليه وسلم:{ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله أمر حسن} وقد اشترط الفقهاء له شروطا منها:

1. أن يكون العرف شائعا معتادا وغالبا أي ليس نادرا .
2. ألا يكون مخالفا لما اشترطه أحد المتعاقدين عند التعاقد.
3. أن يكون العرف سابقا أو مقارنا لزمن التعاقد.
4. ألا يخالف نصا من الكتاب والسنة أو حكما فيه إجماع،

فالعرف من المعروف وما جرى على خلاف ما سبق فهو من المنكرات التي يتحتم تغييرها. ومن أمثلة المنكرات التي شاعت وقد يتصور البعض أنها أصبحت عرفا محكما المعاملات الربوية، تعاطي المسكرات في محلات خاصة، انتشار محلات للهو المخالف لحدود الشرع، وغير ذلك من الأفعال والأموال التي حرمها الله وأفرط البعض فيها. وعلى ذلك فإن العرف قسمان :

1. عرف فاسد لا يؤخذ به،
2. والقسم الثاني عرف صحيح يؤخذ به، ويعتبر الأخذ به أخذا بأصل من أصول الشرع، وقال العلماء في هذا العرف الأخير أن الثابت بالعرف ثابت بدليل شرعي.

6 - قاعدة الغنم بالغرم :

ويقصد بها أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات أو الخسائر أو المخاطر)، وبعبارة أخرى فإن الحق في الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة، وهذه القاعدة تمثل أساسا فكريا قويا لكل المعاملات التي تقوم علي المشاركات و المعاوضات، حيث يكون لكل طرف فيها حقوقا تقابل أو تعادل ما عليه من التزامات، على أن الالتزامات تكون على ثلاثة أنواع هي :

1. التزام بمال
2. أو التزام بعمل
3. أو التزام بضمان،

وهذه هي الأسباب الثلاثة التي تسبب لصاحبها الحق في الحصول على الربح أو الغنم على ما اتفق عليه العلماء، ومن ثم فإن لهذه القاعدة أهمية كبيرة في المعاملات المصرفية الإسلامية، حيث تؤثر في أمرين أحدهما: أن يحصل المصرف على ربح أو عائد أو عوض من حيث الأصل، وثانيهما: تحديد النسبة أو المقدار أو القيمة التي يحصل عليها.

7 - قاعدة الخراج بالضمان :

ويقصد بها إن من ضمن أصل شيئ جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، فبضمان أصل المال، يكون الخراج (أي ما خرج منه) المتولد عنه جاز الانتفاع لمن ضمن، لأنه يكون ملزما باستكمال النقصان المحتمل الحدوث -إن حدث- وجبر الخسارة إن وقعت،

ولهذه القاعدة علاقة بالقاعدة السابقة، لأنها قد تدخل تحتها من حيث أن الخراج غنم والضمان غرم، ولا يخفى أن لهذه القاعدة أثر كبير في الأعمال المالية والمصرفية حيث تؤثر في عملية توزيع النتائج المالية في المصارف الإسلامية.